

الخطبة الجليلية في الفقر الجليلي

تأليف

أبي سهيل نور عبد الله بن عبد الرحمن الفصنيري

وقدم له

فخيلة الشيخ العلامة

عبد الله بن عبد العزيز بن عجيل

وقضيلة الشيخ

د. سعد بن تركي الخشاران

أعتق به

عبد الله بن مرجب الزهراني

دار التبيين

الطبعة والنشر والتوزيع

كتاب الخطبة الجليلية في الفقر الجليلي

النَّظْمُ الْجَلِي فِي الْفَقْرِ الْجَنَبِيِّ

تَأْلِيفَ

أَبِي سُهَيْلٍ أَنُورَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَضْفَرِيِّ

قَدَّمَ لَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ

عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَقِيلٍ

وَفَضِيلَةُ الشَّيْخِ

د. سَعْدُ بْنُ تَرْكِيٍّ الْخَثَلَانِ

أَعْتَنَى بِهِ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْجَبٍ الزَّهْرَانِي

دَارُ الْيَسَارَاتِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوَزِيعِ

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب بأي طريقة سواء كانت حاسوبية
أو ميكانيكية بما في ذلك التصوير دون إذن خطي مسبق من الناشر

دار الياسمين

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا - حلب - منبج - ص.ب ١٢١ - جوال ٩٤٥ ٤٤٢ ٥٦٩

E-mail: alyaman73@hotmail.com

تقديم

فضيلة الشيخ العلامة عبدالله بن عبدالعزيز بن عقيل

الحمد لله وحده، وبعد: فلا يزال العلماء رحمهم الله يصنفون في العلم نظماً ونثراً، وكثير منهم يختار النظم لسهولة حفظه ولفظه كما قال العلامة السفاريني:

وصار من عادة أهل العلم أن يعتنوا في سبرذا بالنظم
لأنه سهل للحفظ كما يروق للسمع ويشفي من ظما
ولهذا سلك فضيلة الشيخ أنور عبد الله بن عبد الرحمن الفضفري
هذا المسلك في كتابه «النظم الجلي في الفقه الحنبلي» حيث أتى على
معظم أبواب زاد المستقنع وشرحه الروض المربع فنظم أكثر ما فيها من
تعريفات وشروط وأركان وواجبات وغيرها، نظمها بأرجوزة مختصرة
بلغت ثمانياً وثمانين وثمانمائة بيتاً، مفيدة في بابها نافعة لمن حفظها
واعتنى بها، إن شاء الله، فجزاه الله خيراً على هذا العمل الصالح، ونفع
الله به، وكتبه الفقير إلى الله - عبد الله بن العزيز بن عقيل رئيس الهيئة
الدائمة بمجلس القضاء الأعلى سابقاً - حامداً لله مصلياً مسلماً على
عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

تقديم

الشيخ الدكتور سعد بن تركي الخثلان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد :

فقد قرأت هذا النظم الموسوم بـ «النظم الجلي في الفقه الحنبلي» لأخيना الشيخ : أبي سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن الفضفري .
فألفيته نظماً نافعاً مفيداً لطلاب العلم ، ومن المعلوم أن النظم أقرب إلى الذهن وأيسر في الحفظ والضبط من غيره ، ولهذا فإن هذا النظم مما يعين على ضبط المذهب الحنبلي ، وإن كان المطلوب من طالب العلم البحث عما يقتضيه الدليل من الكتاب والسنة بغض النظر عن كونه قول فلان أو مذهب فلان إلا أنه لابد لطالب العلم من العناية بمتون مذهب من المذاهب الفقهية ينطلق منها من غير أن يتعصب لها ؛ إذ لا يستطيع طالب العلم أن يحرر مسألة من المسائل الفقهية حتى يطلع على أقوال الفقهاء السابقين ، كما قال الإمام أحمد رحمه الله : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام . . .

أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا النظم وأن يبارك فيه ، وأن يجزي أخانا أبا سهيل خير الجزاء . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين أحمدته حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . .

أما بعد . . .

فإن علم الفقه من أعلى العلوم الإسلامية قدراً، وأعظمها نفعاً، وأشملها معالجة لجميع جوانب حياة الإنسان، إذ به تُحل القضايا المعقدة، والحوادث المتجددة، وبه يعرف المسلم الحلال من الحرام وما يجب عليه تجاه خالقه، وما له وما عليه من حقوق في مجتمعهم الذي يعيش فيه، وعلاقته الخارجية والسياسية وغيرها في السلم والحرب، ولهذا حث الله عز وجل على التفقه في الدين فقال تعالى : ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [سورة التوبة ١٢٢] وكما حدث رسول الله ﷺ على ذلك بقوله : «من يرد الله به خيراً يفقه في الدين» [متفق عليه]، ولقد تكفل الله عز وجل بحفظ دينه، وسخر له العلماء جمعوا بين العلم والعمل يقومون بخدمته ونشره، وكان من هؤلاء شيخنا الشيخ / أنور عبد الله بن عبد الرحمن

الفضفري وفقه الله ، الذي نظم منظومة على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل وعنون له بـ «النظم الجلي في الفقه الحنبلي» .

وقد أتى على معظم أبواب الفقه ، ما عدا الفرائض وذلك لكون علم الفرائض فناً مستقلاً ، ثم لتوفر المؤلفات النظامية الرائعة فيه .

وقد اقتصر على ذكر التعريفات والأركان والشروط والواجبات ، والسنن والمكروهات ، والأقسام والتقدير ، وبعض المسائل التي تُرى كأمهات ، مما هو راجح في مذهب الإمام أحمد ، معرضاً عن ذكر الأقوال والتفاصيل ، وذلك بعبارة واضحة موجزة فجزاه الله خير الجزاء .

ويوجد في النظم بعض العلامات على النحو التالي :

- ١- (:) هذه العلامة تدل على أن ما بعدها تفسير لما قبلها .
- ٢- (-) هذه العلامة تكون في آخر البيت تدل على أن ما بعدها مرتبط بما قبلها .

- ٣- (- -) الكلمة التي تكون بين شرطتين كلمة اعتراضية أي أنها بين أمرين مرتبطتين .

هذا وأتقدم بالشكر الجزيل لشيخ الحنابلة فضيلة الشيخ العلامة / عبد الله بن عبد العزيز بن عقييل ، وفضيلة الشيخ الدكتور / سعد بن تركي الخثلان حفظهما الله تعالى حيث تفضل كل منهما بمراجعة هذا النظم وإبداء تنبيهات مهمة وتوجيهات نافعة ، كما تشرف هذا النظم بتقديم منهما فجزاهما الله خيراً ، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من تعاون معنا

على إخراج هذا الكتاب وأخص منهم الشيخ د. يوسف الرشيد،
والشيخ/ أحمد السبهان، والشيخ/ أحمد السويلم فجزاهم الله خير
الجزاء . .

وإن نسيت فلن أنسى أن أدعو للجد الشيخ (عطية بن محمد
الزهراني) بأن يقدس الله روحه وينور ضريحه، الذي تكفل بطباعة هذا
الكتاب على نفقته، ولكن قدر الله جرى فيه قبل أن يتم هذا الأمر فرحمه
الله رحمة واسعة، وقد أنفذ أبناؤه البررة رغبة والدهم في طباعة هذا
الكتاب فجزاهم الله خير ما جزى أبناء عن بر أبيهم . . .

أسأل الله تعالى أن يبارك في الجهود، وأن يسدد الخطا وأن ينصر
دينه، ويعلي كلمته، ويرزق الجميع الإخلاص في الأقوال والأعمال إنه
على كل شيء قدير.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

عبد الله بن رجب بن عطية الزهراني

غرة صفر ١٤٣٠ هـ

A.R.Z.1@hotmail.com

نبذة عن المؤلف

الاسم والنسب :

هو أبو سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد الفضفري من عائلة (الفضفري) المشهورة بولاية كيرالا الهند، الموسومة بعدد كبير من العلماء البارزين في شتى المجالات، تنتسب عائلة (الفضفري) إلى الوفد القادمين من اليمن إلى كيرالا الهند، للدعوة الإسلامية برئاسة مالك بن دينار رضي الله عنه وكان ذلك بالقرن الثاني الهجري، نزل بعضهم في مدينة (شاليات) ثم قدم بعض منهم إلى مدينة (ترورنكاوي) ومن هناك انتقل بعضهم إلى قرية (بلي برم) وكان ذلك قبل أربعمئة سنة تقريباً، وكلمة (الفضفري) منسوبة إلى (فضفر) معربة (بلي برم).

المولد والدراسة:

ولد في عام ١٣٧٩ هـ بقرية (بدنجات موري) ضاحية (فضفر) الواقعة بضلع (مالا بورم) من كيرالا .

بعد دراسة الثانوية بقريته توجه إلى الدراسات الشرعية واللغوية، فأخذ العلوم عن المشايخ المشهورين من طلاب والده الكريم وغيرهم، ثم التحق بجامعة (الباقيات الصالحات) وهي من أقدم الجامعات بجنوب الهند، وتخرج بالشهادة العليا مع الفوز بالامتياز

والتقدير الأول وذلك بسنة ١٩٨٤م كما أنه نال شهادة متوسطة لدرجة (أفضل العلماء) من جامعة كاليكوت الحكومية، وأقام مدرساً ثم عميداً لكلية (معونة الإسلام الإسلامية) الواقعة بمدينة (بُناني) إلى عام ١٩٩٣م، ثم دخل المملكة العربية السعودية، مقيماً بالرياض مشغولاً بالعلوم إفادة واستفادة .

المشايع :

من أبرز مشايخه أخوه الشيخ محمد سالم بن عبد الرحمن الفضفري، والشيخ العلامة كنيات أحمد مسليار، والشيخ محيي الدين كتي الوليلي، والشيخ أولك عبد الرحمن الأوركمي، والشيخ عبد الرحمن الباناي كلمي، والشيخ السيد عبد الجبار رحمهم الله، ومنهم الشيخ سعيد علي الباقوي، والشيخ كمال الدين الحنفي الباقوي، والشيخ زين العابدين الباقوي، والشيخ يعقوب القاسمي وغيرهم حفظهم الله .

المؤلفات :

للمؤلف عدد من المؤلفات النافعة إن شاء الله نظماً ونثراً؛ منها :

١ - كتاب موسوع بعنوان (الشيخ عبد القادر الفضفري وخدمته

للغة والأدب) .

دراسة وبحث أجري بإذن من وزارة تنمية القوى البشرية التابعة

للحكومة الهندية . مخطوط .

٢- روائح الزهور وفوائح العطور ديوان لوالده الشيخ عبد الرحمن الفضفري . مطبوع .

٣- شرح المنظومة الفصفرية في القواعد الفقهية، وتشتمل على ١٤٤ بيتاً وشرح موجز لها . مطبوع .

٤- القلائد الجلية في القواعد الأصولية، منظومة في أصول الفقه تشتمل على ٧٧٧ بيتاً وتعليقات موجزة . مطبوع .

٥- النظم الجلي في الفقه الحنبلي (وهو كتابنا هذا) وعدد أبياته ٨٨٨ بيتاً .

٦- رسالة لطيفة في الاستثناءات من القواعد اللغوية، مشتملة على ٤٤ قاعدة واستثناءاتها . مخطوط

٧- لامية الحلية (ملخص نظمي لكتاب حلية طالب العلم للشيخ بكر أبو زيد رحمه الله) وعدد أبياتها ٢٧٠ بيتاً . مخطوط .

٨- مؤلف في مناسك الحج والعمرة والزيارة . بلغة (مليالم) . مطبوع .

٩- مؤلف في المواريث وتطبيقاتها . بلغة (مليالم) . مخطوط .

١٠- ترجمة وتفسير القرآن الكريم . بلغة (الأوردو) . مخطوط .

١١- كما ألف عدداً من القصائد العربية والمليالمية، وقد جمع ما

تم إنشاؤه منها بين دفتين كديوان شعري . مخطوط

اجتماعيا :

وهو حالياً الأمين العام للجنة الإدارية للمجمع الإسلامي الفضفري
الواقع بقريته والذي أسس باسم والده رحمه الله ، كما يتولى منصب
القاضي الشرعي بقريته والقرى المجاورة لقريته . . .
أسأل الله تعالى أن يمد في عمره على طاعته ، وأن يبارك في علمه
وعمله ، وأن يحسن له الختام إنه على كل شيء قدير . .
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

مُقَدِّمَةٌ

بِحَمْدِ رَبِّي أَبْدَأُ الْكَلَامَا مُصَلِّيًا، مُسَلِّمًا دَوَامَا
 عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ وَإِلَهٍ وَصَحْبِهِ الْكَرَامِ
 وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ مَخُويَّةٌ فِي مُعْظَمِ الْفَوَائِدِ الْفِقْهِيَّةِ
 مِثْلَ حُدُودٍ، وَفُرُوضٍ، سُنَنِ وَوَأَجَبَاتٍ وَشُرُوطٍ، فَاغْتَنَنِ
 وَذَكَرِ أَقْسَامٍ وَتَقْدِيرَاتٍ وَبَعْضِ أَحْكَامِ كَأُمِّهَاتِ
 مُقْتَصِرًا بِمَا يُرَى مُعْتَمِدًا فِي مَذْهَبِ الْحَبْرِ الْإِمَامِ أَحْمَدَا
 مِنْ دُونِ تَطْوِيلٍ وَلَا إِخْلَالٍ أَوْ عَرْضِ تَفْصِيلٍ مِنَ الْأَقْوَالِ
 وَاللَّهُ أَدْعُو أَنْ تَكُونَ نَافِعَةً لِرَائِدِي الْفِقْهِ كَعَيْنٍ نَابِعَةٍ

* * *

كتاب الطهارة

المياه:

الماء أنواع^(١): طهور، وهو ما يَبْقَى على الأصل الذي قد عُلِمَا لا يحصل الطهر من الأحداث إلاّ به، كذاكَ مِنْ أَحْبَاثٍ

(١) أي أنواع ثلاثة باختصار: طهور، وطاهر، ونجس؛ كما يعلم من الآيات.

ثم الطهور أقسام:

١- ما لا كراهة في استعماله، وذلك كالماء الذي لم يتغير بشيء، أو تغير بطول المكث، أو بطاهر يشق صون الماء عنه كورق شجر بقرب الماء.

٢- ما يكره استعماله. وهو ما تغير بطاهر مجاور غير مخالط كدهن وعود، أو بملح مائي. أو ما سخن بنجس، أو استعمل في طهارة مستحبة كتجديد الوضوء، فهذه المياه طهور لكن يكره استعماله.

٣- ما خلت به المرأة لطهارة عن حدث. وذكر في الآيات هذا القسم الأخير فقط لكونه أمراً تعبدياً، وخلاقياً.

تنبيه: الفرق بين التغير بالمخالط والمجاور: أن التغير بالمخالط يكون بانحلال أجزاء الشيء في الماء. كالتغير الحاصل بطبخ شيء في الماء بخلاف التغير بالمجاور، فيكون بدون تحلل الشيء في الماء، سواء لاقاه كالتغير بدهن أو عود، أم لا، كتغير رائحة الماء بوجود جيفة بقربه فتمر الرياح عليها وعلى الماء. والفرق بين التغيرين في الحكم: أن التغير بالمخالط يزيل طهورية الماء إذا كان التغير كثيراً، بخلاف التغير بالمجاورة، فلا يزيل طهورية الماء.

وَفَضْلُ مَرَأَةٍ خَلَتْ بِالطُّهْرِ، لَا يَرْفَعُ أَحْدَاثَ الرِّجَالِ، فَاعْقِلَا^(١)
 وَطَاهِرٌ: وَهُوَ الَّذِي تَغَيَّرَا مِنْ خُلْطِ طَاهِرٍ بِهِ، فَأَثَرَا
 وَمِنْهُ مَا اسْتُعْمِلَ فِي فَرْضٍ لَدَى جُمُهورِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يُقْتَدَى^(٢)
 قَلِيلٌ مَغْمُوسٍ لِكَفِّ مُسْلِمٍ عَنْ نَوْمٍ لَيْلٍ نَاقِضٍ بِهِ^(٣) أَحْكَمُ
 وَثَالِثُ الْأَقْسَامِ: مَا تَنَجَّسَا قَلِيلُهُ حَيْثُ يُلَاقِي نَجَسًا
 أَوْ بَتَغْيِيرٍ، وَلَوْ يَسِيرًا حَيْثُ يَكُونُ مَأْوُهُ كَثِيرًا^(٤)
 يَنْجُسُ مَاءٌ مُطْلَقًا فِي قَوْلٍ بِغَائِطِ الْإِنْسَانِ أَوْ بِبَوْلٍ
 الْآنِيَةِ :

كُلُّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ مُبَاحٌ إِلَّا مِنْ النَّقْدَيْنِ^(٥)، لَكِنْ بَاخُوا

(١) وهذا الحكم تعبدى، فالماء في الأصل طهور. وعلم من القيود: أن ذلك الماء يزيل النجس مطلقاً. وأنه يرفع حدث المرأة والصبي، وأنه لا أثر لخلو المرأة بالتراب، ولا بالماء الكثير، ولا بالقليل إذا كان عندها من يشاهدها، أو كانت صغيرة، أو لم تستعمله في طهارة كاملة، ولا للماء الذي خلت به للطهارة عن نجس، فالمراد بالطهر في البيت: الطهارة من الحدث.

(٢) أي من الطاهر غير الطهور، الماء المستعمل، وهو ما انفصل عن العضو المغسول في الفرض.

(٣) أي بكونه طاهراً لا طهوراً، وقد ذكرت في البيت الشروط التي ذكروها هنا.

(٤) الماء الكثير ما بلغ قلتين، والقليل ما دون القلتين. والقلتان ما يملأ حفرة مقدارها ذراع ورابع طولاً وعرضاً وعمقاً.

(٥) أي الذهب والفضة.

بِحِلِّ ضَبَّةٍ يَسِيرَةٍ مِنَ الْ - فَضَّةٍ حَيْثُ حَاجَةٌ لَهَا تَحُلْ

النجاسة :

البَوْلُ وَالْغَائِطُ وَالْدمَاءُ وَال - مَيِّتَةُ وَالصَّيْدُ وَالْقَيْءُ انْتَقَلَ

مِنْ مِغْدَةٍ، وَالْمَذْيُ وَالْوَدْيُ وَمَا - يَفُوقُ قَطًّا خِلْقَةً، وَحُرْمًا

وَكُلُّ عَيْنٍ مَائِعٍ مِنْ مُسْكِرٍ - لَا مَيْتُ حَوْتٍ، وَجَرَادٍ، بَشَرٍ - ^(١)

فَكُلُّهَا نَجَاسَةٌ لَا تَطْهَرُ إِلَّا تَخْلُلُ لِمَا يُخَمَّرُ

أَوْ جِلْدُ مَيْتَةٍ - عَلَى قَوْلٍ نَبَغَ - مِنْ غَيْرِ خَنْزِيرٍ وَكَلْبٍ إِنْ دُبِغَ ^(٢)

التطهير :

مَا غَارَ فِي أَرْضٍ فَغَسَلَهُ، وَفِي - كَلْبٍ وَخَنْزِيرٍ لِسَبْعٍ تَقْتَفِي

بَشَرٍ تَتْرِبُ بِإِحْدَاهَا، وَفِي - بَوْلِ الْغَلَامِ الرَّشِّ بِالْمَاءِ اكْتَفَى

فِي غَيْرِ هَذِهِ فَسَبْعٌ قُرِّرَتْ مِنْ غَيْرِ تَتْرِبٍ، كَذَا قَدْ حُرِّرَتْ

آداب قضاء الحاجة :

تَسْمِيَةً، تَعُوذُ بِمَا وَرَدَ ^(٣) تَقْدِيمُكَ الْيُسْرَى دُخُولًا، وَابْتِعَاذُ

(١) هذه مستثناة من الميتة، فهي طاهرة.

(٢) المذهب أنه لا يطهر شيء من الجلود النجسة بالدبغ، ولكن يجوز استعمال المدبوغ

في اليابس.

(٣) وهو : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث.

كذا انتعل، وقدم اليمنى إذا خَرَجْتَ، واستغفر بذكرٍ يُحْتَذَى^(١)
 ويكره استصحاب شيءٍ مُحْتَرَمٍ كالذكر، غير مصحفٍ فذا حَرُمَ
 كذا كلام، واشتغال اليمنى مساً وتطهيراً كذا أن يُغْنَى -
 بالبول في شقٍّ ونحوه، وفي نحو إناء، دون حاجةٍ تفي
 ويحرم استدباراً استقبالاً لقبلة، إلا إذا يُحَالُ
 بحائل، وتحت مُثْمِرٍ، طُرُقٍ أو مُتَحَدِّثٍ، وظلٌّ يُزْتَفَقُ

الاستجمار :

وكون ما استجمرت منه طاهراً مُنْقِياً^(٢) شرطاً يُرى، بلا مِرَا
 لا يَجْزِي الروث ولا العظام ولا معْظَمٌ ولا طَعَامٌ
 واشترط الثلاث من مرَّاتٍ وسُنَّ أن يوترَ بالمسحَاتِ

الوضوء :

وحده: استعمال ماءٍ قد طهُرَ بنيةٍ في كُلِّ عضوٍ قد ذُكِرَ
 في آيةِ الوضوء^(٣)، على وجهٍ زُكِنَ له شروط وفروض وسنن

(١) وهو أن يقول: غفرانك، ويستحب: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني».

روى ذلك ابن ماجه عن أنس ؓ، بإسناد ضعيف.

(٢) ضابط الإنقاء: ألا يبقى في المحل شيء إلا أثر لا يزيله إلا الماء.

(٣) بحذف الهمزة من (الوضوء) للضرورة. والأعضاء المذكورة في آية الوضوء: الوجه واليدان والرجلان والرأس. وذلك واضح.

شروطه: الإسلام ثم العقل طهارة الماء، كذاك الجِلُّ
وعَدَمُ المانع في الأعضاء كذا فراغُهُ مِنْ استنجاء
ونِيَّةٌ: ثُمَّ لَدَائِمُ الْحَدَثِ: دخول وقتِ فرضه شرطُ حَدَثٍ^(١)
فروضه: الأغسال والمسح^(٢) كذا ترتيبُها، ثم موالاةُ خُذا
واجبُه: تسميةٌ في أوَّلِ أي غسل كَفِّه، على القول الجَلِي^(٣)
والفمُّ والأنفُ لديهم دخلا في الوجه^(٤)؛ ثُمَّ الأذن في الرأس اجْعَلَا
فهي من الفروض، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ تقديم هذين على الوجه، تُصَبُّ
كذا السواك، غَسْلُكَ الكَفَّينِ واليَدُ باليمنى كذاكَ تعني
إطالة الغُرَّةِ والتَّحْجِيلِ وَصُحْبَةُ النِّيَّةِ لِلتَّكْمِيلِ
والدَّلْكُ، والتَّثْلِيثُ والتَّخْلِيلُ لَدِّ مَغْسُولٍ، ثُمَّ الذِّكْرُ^(٥) بعده فَقُلْ

(١) يعني: شرط جديد زائد على الشروط المذكورة، ففي الكلام جناس.

(٢) أي: غسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس وغسل الرجلين إلى الكعبين، وأما مسح الخف فهو بدل عن غسل الرجلين.

(٣) والفرق بين الفرض والواجب هنا: أن الفرض ما لا يعذر في تركه لا عمداً ولا سهواً.

وأما الواجب فيعذر في تركه سهواً، ولا يعذر في تركه عمداً.

(٤) يعني المضمضة والاستنشاق داخلان في غسل الوجه. فهما فرضان.

(٥) الذكر هو: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين.

مسح الخفين والعمامة والجبيرة :

المسحُ للخفين في الوضوء لا في الغسلِ حلٌّ بشروطٍ فاعقلاً :
 إباحةً، طهارةً، سترَ محلٍ فرضٍ، ثبوتٌ فيه^(١) غير منتقلٍ
 ولبسُه بعد وضوءٍ كاملٍ ولو بمسحٍ فيه نحو حائلٍ
 يوماً وليلاً أبخٍ للحاضر ثلاثة الأيام للمسافر
 من حينٍ ما أحدثَ بعد اللبسِ وقيلَ : من مسحٍ فُضِنَ عن لبسِ
 عِمَامَةٍ كالخُفِّ إذا ما حُنِّكَتْ أو بذَوَابَةٍ على ما بُيِّنَتْ^(٢)
 وامتسَحَ جبيرةٌ خلَّتْ عن عَبَثٍ^(٣) من دونِ توقيتٍ، لِكُلِّ حَدَثٍ^(٤)

(١) أي في محل فرض، بالألا يحتاج إلى شديده.

(٢) فشرط المسح على العمامة أن تكون محنكة أو ذات ذؤابة، ويشترط أيضاً أن تكون ساترة جميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه؛ كمقدم الرأس والأذنين، فيعفى عن ذلك. وكذا يجوز المسح على خمر النساء المدارة تحت حلوقهن، ثم المسح على العمامة والخمر خاص بالوضوء دون الغسل؛ كالخفين. وإلى هذا التفصيل الإشارة في النظم: «على ما بينت».

(٣) يعني: إذا كانت موضوعة على محل الحاجة.

(٤) هذا من الفروق بين مسح الجبيرة، ومسح الخف، فمسح الجبيرة لا توقيت فيه، ويمسح في الوضوء والغسل، بخلاف مسح الخف، والمذهب أنه يشترط وضع الجبيرة على طهارة. ومن الفروق أيضاً: أن الجبيرة يجب تعميم المسح عليها وأنه يجمع بين المسح وغسل الصحيح فيها بخلاف مسح الخف.

نواقض الوضوء :

يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ مِنْ ثَمَانٍ : كَثِيرٍ خَارِجٍ مِنَ الْأُبْدَانِ
 مِنْ نَجَسٍ ، وَكُلِّ شَيْءٍ ظَهَرَ
 وَمَسَّ فَرْجٍ ، وَزَوَالَ الْعَقْلِ
 لَمَسٍ بِشَهْوَةٍ^(١) ، تَوَلَّى الْغُسْلَ -
 لَمِيتٍ ، وَأَكَلَ لَحْمَ الْإِبِلِ
 مَسَّ لِمَصْحَفٍ ، صَلَاةً حُرْمًا
 لُمَحْدِثٍ ، كَذَا طَوَافٌ عَلَيْهِمَا

الغسل :

مَوْجِبُ غَسْلِ سِتَّةٍ : أَنْ يَنْزَلَ الْـ
 مَنِيُّ بِاللَّذَّةِ^(٢) ، أَوْ أَنْ يَنْتَقِلَ^(٣)
 تَغَيُّبُ الْحَشْفَةِ ، وَالْإِسْلَامُ ، وَالْمَوْتُ ، وَحَيْضٌ وَنَفَاسٌ ، فَاعْتَسَلَ
 وَوَاجِبَاتُ الْغَسْلِ : أَنْ يُنَوِّيَ ، وَأَنْ
 تَسْمِيَةً ، تَنْظِيفُ أَنْفٍ وَفَمٍ^(٤) ،
 وَشُنَّ أَنْ يُزِيلَ قَبْلَهُ الْأَذَى
 يَعْمُ مَرَّةً بِغَسْلِ اللَّبَدَنِ
 شُرُوطُهُ مِثْلُ الْوُضُوءِ ، فَافْهَمْ
 ثُمَّ وَضُوءٌ ، ذَلِكَ أَعْضَاءُ ، كَذَا

(١) أي لمس المرأة بشهوة، أما لمسها بدون شهوة فليس بناقض.

(٢) فلو خرج بدون لذة لنحو برد أو مرض فلا يجب الغسل، ولكن يجب الغسل بالاحتلام.

(٣) أي أن ينتقل المني من مقره، ولو لم يخرج، فيوجب الغسل.

(٤) المراد: المضمضة والاستنشاق.

بَذْءُ برأس، وتيامُنٌ وتَثْنٌ ليث، تعهُد الغضون^(١) كالشَعَثُ
 وكلُّ من يلزمه الغسلُ حرْمٌ تلاوة، ومسجدٌ، فلا تَرُمُ-
 إِلَّا عُبوراً أو مع الوضوء، وَمَا يجتنِبُ المحدثُ ممَّا حرِّمًا
 التيمم :

المسحُ للوجه ولليدين بَثْرَةٌ^(٢) يُشرع عن شرطين :
 دخول وقتٍ للصلاة، وعدم ماءٍ لفقدٍ أو تعذُّرٍ عِلْمٍ
 فهو عن الأحداثِ مطلقاً، وعن نجاسةٍ بديلُ ماءٍ، فاغْلَمَن
 حِلٌّ وطهرٌ وغبارٌ قد وجِبَ تسمية ونِيَّةٌ كذا تَجِبُ
 فروضه : مسحُ جميعِ الوجه والـ كفين للكوعين، هذا ما نقل
 كذا موالاةً وترتيباً إذا كانَ عن الأصغر أيضاً نفْذاً
 خروجُ وقتٍ مُبطلُ التيممِ وموجب الأحداثِ أيضاً، فافْهَمِ
 حصولُ ماءٍ، أو زوالُ العذر لا بعد ما صُلِّيَ^(٣)، فخذ باليُسْرِ
 الحيض والنفاس والاستحاضة :

دُمٌ طبيعِيَّةٌ، وتُرْخِيه الرِّجْمُ في بعض أيامٍ بحيضٍ قد رُسم

(١) الغضون : جمع غضن، وهو الشني، والانعطاف .

(٢) هذا حدّ التيمم .

(٣) أي : فلو حصل الماء بعدما صُلِّيَ بالتيمم فلا تجب الإعادة .

أَقْلُ عُمْرِ الْحَيْضِ تِسْعٌ، وَأَقْلُ مَدَّتِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً عُقِلَ
 غَالِبُهُ سِتٌّ وَسَبْعٌ، لَوْ كَثُرَ مَدَّتُهُ لَمْ تَعُدْ خَمْسَةَ عَشَرَ
 أَقْلَ طَهْرِ بَيْنَ حَيْضَيْنِ اسْتَقَرَّ - فِي أَرْجَحِ الْقَوْلِ - ثَلَاثَةَ عَشَرَ
 وَيَمْنَعُ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ وَلَا تَصَحَّاحَانِ زَمَانٌ دَامَا
 وَالْوُطْءَ وَالطَّلَاقَ وَالَّذِي حَرَّمَ لَجُنُبٍ، ثُمَّ قَضَا الصَّوْمَ حُتِمَ
 وَيُوجِبُ الْبُلُوغَ وَالْغَسْلَ وَأَنْ يُعْتَدَ بِالْقِرَاءِ، وَخُلِفَهُمْ زُكِنُ^(١)
 أَمَّا النِّفَاسُ فَدَمٌ يُرَخِي الرِّجْمَ حِينَ وَلَادَةٍ، بِأَرْبَعِينَ ثُمَّ
 ذَا غَالِبٍ أَيْضًا، وَلِحِظَةٍ أَقْلُ، وَالْحَمْلُ مَانِعٌ لِحَيْضٍ، ذَا نُقِلَ
 وَحُكْمُهُ كَالْحَيْضِ مَطْلَقًا سِوَى عِدَّةٍ قِرَاءٍ، وَبِلُغِ الْمُسْتَوَى^(٢)
 سِوَاهُمَا^(٣) اسْتِحَاضَةً، لَا تَمْنَعُ شَيْئًا - سِوَى مَا قِيلَ : لَا تُسْتَمْتَعُ^(٤)

(١) أي: الخلاف في معنى القراء. قيل: حيض، وقيل: طهر. والمذهب الأول.

(٢) فالنفاس يفارق الحيض في حكمين:

١ - لا يعتد النفاس من الأقراء.

٢ - النفاس من حيث هو ليس من علامات البلوغ؛ لأن البلوغ يحصل بالإنزال الذي

يسبق الحمل.

(٣) أي سوى الحيض والنفاس من الدم الخارج من المرأة.

(٤) أي لا توطأ إلا مع خوف العنت، وهذا المذهب.

كتاب الصلاة

الصلاة :

وحدّثها شرعاً على ما قالوا : بأنّها الأقوال والأفعال
مفتوحة تكبيرةً وتختتم تسليمة^(١) ، والخمس منها تتختم
في كل مسلم مكلف ، عدا حيض ، نفاس ، منهما لا تُفتدى^(٢)
ويكفر الجاحد للوجوب ، أو تاركها تهاوناً فيما رآوا

الأذان والإقامة :

حكم الأذان والإقامة استقر فرض كفاية على من قد حضر^(٣)
من الرجال في أداء ما كُتب ؛ في سفر ، وللقضاء من مُستحب
وكلمة الأذان خمسة عشر^(٤) ، إقامة إحدى وعشرة أقر

(١) وهذا الحد يصدق على صلاة الجنازة أيضاً .

(٢) أي : لا بالقضاء ، ولا بشيء آخر .

(٣) أي غير المسافرين ، ففي حقه هما ستان ، كما سيذكر .

(٤) هذا بدون الترجيع ، ومع الترجيع تكون الكلمة تسعة عشر ، والترجيع جائز في المذهب . ومعنى الترجيع : أن يقول المؤذن الشهادتين سرّاً - بصوت منخفض - مرتين قبل أن يقولهما جهراً .

يشترط الترتيب والتوالي
والوقت في غير أذان الفجر،
ومتقن الوقت، الأمين، وكذا
ترتيبه الأذان، غط الأذنا
كذا التيفات الحيعلات، وليقم
إجابة الأذان والإقامة،
وقوله بعد الفراغ ما ورد،^(٢)
وكونه عدلاً من الرجال
ويستحب صيئ ذو ستر
كون الأذان في علو، وخذا
واخذز إقامة، ترى ذي سننا
مستقبل القبلة، في طهر أتم^(١)
والنهض للصلاة في «قد قامت»
كذلك كل سامع، فلا تحذ

شروط الصلاة :

العقل والتمييز والإسلام
وللصلاة: الوقت والطهارة
وقبله، ونية، فكلها
شروط كل عمل يرام
عن حدث ونجس، ستارة،^(٣)
جاءت على التفصيل في محلها

مواضع لا تصح الصلاة فيها :

هذي المواضع التي لا تصلح
مزبلة، حش، كذلك مقبرة
صلاتنا فيها، ولا تصح
أعطان إنبل، مستح، مجزرة

(١) يعني الطهارة من الأحداث والأنجاس.

(٢) وهو: اللهم رب هذه الدعوة التامة... إلى آخره.

(٣) أي: ستر العورة.

قارعة الطريق والمغصوبة وكعبة، ذي في سوى المندوبة^(١)

أركان الصلاة :

أركانها أربعة وعشر
 فليس في الإسقاط منها جبر^(٢)
 تحرمة، فاتحة، قيام،
 ثم ركوع، واعتدال تام
 وبعده السجود مرتين
 والرفع والجلوس بين ذين
 وتطمئن، والتحيات التي
 في آخر الصلاة، ذي في الجلسة
 ثم الصلاة، أي على النبي مع
 ترتيبها، ثم سلام، فاستمع

واجبات الصلاة :

واجباتها ثمانية أثنت
 لو فات منها دون عمد جبرت
 أي بسجود السهو، أما العمد
 لتركها فمبطل، ذا الحد^(٣)
 وهن: تكبيرات الانتقال
 والحمد والتسميع لا اعتدال^(٤)
 تحميدة، تسبيحة الركوع والس
 مجود «رب اغفر» يقال إن جلس

(١) أي: الكعبة. فلا تصح الفريضة فيها دون المندوبة، فتستحب فيها.

(٢) يعلم مما ذكر حد الركن أي الفرض.

(٣) أي: حد الواجب أي تعريفه.

(٤) أي قول: سمع الله لمن حمده. هذا واجب على المنفرد والإمام، دون المأموم

فلا يقوله.

تشهد أول، والجلوس له، وكل هذه مأثوس

سُنن الصلاة :

رفع اليدين سُنَّ في المواضع^(١) مضمومة ممدودة الأصابع
والقبض باليمنى لكوع اليسرى والوضع تحت سُرَّة، ذا أخرى
وانظر إلى المسجد^(٢) واستفتح كذا تعوذاً بِسْمَلَةٍ سِرّاً خُذَا
والجهرُ بالمقروء في الجهرية كذاك تأمينٌ بُعِيدَ سَكْتَةٍ
وسورة في الأوليين تَقْتَفِي أو آية طويلة بها اكْتَفِ
وَوَضَعَ كَفَّيْهِ بِرُكْبَتَيْهِ مَعَ تسوية لظهره إذا رَكَعَ
وفي السجودين يَجَافِي العَضُدَ والبطن عن فخذه أيضاً يُبْعَدُ
تفريقُ رجليه كذا توجيهُ لقبله أصابعاً وجيه^(٣)
وسُنَّ الافتراش في الجلسات إلا التي في آخر الصلاة
فيها تورُّكٌ، وقبض خنصر وبنصر، سبَّابة فأشْرَ
مُحَلَّقُ الوسطى مع الإبهام في الجلستين، ذا إلى السلام
وَيَبْسُطُ اليسرى قريب الرُكْبَةِ موجَّهاً أصبوعها للقبلة

(١) أي مواضع رفع اليدين . وهي أربعة : عند تكبيرة الإحرام ، وعند الركوع ، وعند

الرفع منه ، وعند القيام من الركعتين .

(٢) أي : موضع السجود .

(٣) من الوجاهة . والمراد أنه سنة .

وُسُنَّ أَنْ يَدْعُوَ مِمَّا وَرَدَا قَبْلَ السَّلَامِ، لَا بِكُلِّ مَا بَدَأَ^(١)
 وَنِيَّةَ الْخُرُوجِ بِالسَّلَامِ كَذَا التَّفَاتُ فِيهِ بِالْخَتَامِ
 وَسُنَّ فِيهَا رَدُّ مَنْ يَمُرُّ^(٢)، وَسُتْرَةٌ، وَبَعْدَهَا فَالذِّكْرُ

مكروهات الصلاة :

منها: التَّفَاتُ^(٣)، غَمَضُ عَيْنٍ، نَظَرُ
 وَالسِّدْلُ، وَالصَّمَا^(٤)، وَغَطُّ وَجْهِهِ
 تَرْوِجُ، فَرَقْعَةٌ لِلْأَصْبُعِ
 تَمْعُطُ، وَوَضْعُ شَيْءٍ فِي الْفَمِ
 وَالرَّمْزُ بِالْعَيْنِ، وَكُلُّ مَا شَغَلَ
 تَخْصِيصُ شَيْءٍ لِلسُّجُودِ، هَكَذَا
 نَحْوَ السَّمَاءِ، وَعَبَثٌ، تَخْصُرُ
 كَذَا لِثَامٌ، كَفَّ نَحْوِ ثَوْبِهِ
 تَشْبِيكُهَا، كَذَا افْتِرَاشُ السَّبْعِ
 وَفَتْحُهُ، وَكُلُّ مُلْهِ فَاغْلَمَ
 مِنْ عَمَلِ الْيَسِيرِ عَرَفًا، فَاَعْتَزَلَ
 تَكَرَّارُهُ فَاتِحَةً، أَيْضًا خُذَا

(١) يعني : لا يجوز الدعاء في الصلاة بما يقصد به ملاذ الدنيا .

(٢) أي : من يمر بين يدي المصلي . والمرور بين يديه حرام .

(٣) إلا إذا كان الالتفات لنحو خوف ، فلا كراهة .

والإلتفات هو ما يكون بالوجه ، أما لو استدار بجملته فإنه تبطل صلاته بذلك ، في غير شدة الخوف .

(٤) السدل : قال في الروض : وهو طرح ثوب على كتفيه ، ولا يرد طرفه على الآخر .

والاشتغال الصماء : بأن يضطجع بثوب ليس عليه غيره .

والاضطباع : أن يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الأيمن ، وطرفيه على عاتقه الأيسر .

إِنْ تَأَقَّ لِلطَّعَامِ أَوْ إِنْ يَحْتَقِنَ وَقَسَّ عَلَيْهِ كُلُّ مَا لَا يَطْمِئِنُّ

مبطلات الصلاة :

وَتَرَكُ رُكْنٍ أَوْ زِيَادَةً إِذَا كَانَ بَعْدَ مَبْطُلٍ، وَهَكَذَا تَرَكَ بَعْدَ وَاجِبٍ أَوْ شَرْطٍ وَكَلَّمُ، قَهْقَهَةٌ، وَعَمَلٌ وَأَسْوَدٌ مِنَ الْكِلَابِ يَقْطَعُ لَا غَيْرُ، إِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ يَقْطَعُ^(٢) وَكَلَّمُ، قَهْقَهَةٌ، وَعَمَلٌ وَأَسْوَدٌ مِنَ الْكِلَابِ يَقْطَعُ لَا غَيْرُ، إِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ يَقْطَعُ^(٢)

سجود السهو :

زِيَادَةٌ، نَقْصٌ، وَشَكٌّ تَعْتَبَرُ مِنْ مَقْضِي السَّجُودِ حَتَّى تَنْجِبَ مَنْ زَادَ فَعَلًا كَرُكُوعٍ سَاهِيًا أَوْ شَكٌّ فِي تَرْكِ لِرُكْنٍ أَوْ عَدَدٍ أَوْ نَاسِيًا سَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ فَوَاجِبٌ فِي كُلِّهَا أَنْ يَسْجُدَا وَإِنْ أَتَى بِالْقَوْلِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ كَرَاهَةٌ، فِيهِ السَّجُودُ يُنْدَبُ، وَفِي قَلِيلٍ عَمَلٍ لَا يُطْلَبُ

(١) أي : التسليم قبل موضعه .

(٢) يقطع في الشطر الأول بمعنى : يُبطل، وفي الثاني بمعنى : يمرّ، ففي ذلك

جناس تام .

سجوده قبل السلام فُضِّلَا إِلَّا لِتَسْلِيمٍ بَلَا أَنْ يُكْمَلَا
لَا يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ إِلَّا تَابِعًا إِمَامَهُ، حَيْثُ يُرَى مُتَابِعًا^(١)

صلاة التطوع :

أَكْذُهَا الْكَسُوفُ فَاسْتِسْقَاؤُنَا ثُمَّ التَّرَاوِيحُ، فَوْتَرُ جَاءَنَا
رَوَاتِبُ الْفُرُوضِ بَعْدُ، فَالضُّحَى فَمَطْلَقُ النَّفْلِ، وَلَيْلٌ يُنْتَحَى^(٢)

أوقات النهي عن الصلاة :

طُلُوعُ شَمْسٍ وَغُرُوبٌ وَاسْتَوَا وَبَعْدُ فَجَرٍ ثُمَّ مِنْ عَصْرِ سَوَا
نَوَافِلُ الصَّلَاةِ فِيهَا تُمْنَعُ لَا سَنَّةَ الطَّوَافِ فَهِيَ تُشْرَعُ^(٣)

صلاة الجماعة :

وَتَلْزَمُ الْجَمَاعَةُ الرِّجَالَا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ، فَاحْفَظِ الْمَقَالَا

(١) يعني : إذا كان تابعاً للإمام من أول الصلاة، فلا يسجد لسهو نفسه، ويسجد مع الإمام لسهوه وإن لم يسه هو . بخلاف المسبوق، فإنه يسجد لسهو نفسه في آخر صلاته، سواء سها في حالة الاقتداء أم بعد سلام الإمام فيما انفرد به .

(٢) أي : يختار للنفل المطلق، فصلاة الليل أفضل من صلاة النهار .

(٣) فلا تجوز تطوع في الأوقات الخمسة، حتى ما له سبب، إلا ركعتي الطواف . وكذا إعادة الجماعة، وقضاء الفرائض، والمنذورة، فكلها جائزة في الأوقات الخمسة، وتجاوز صلاة الجنائز بعد الفجر والعصر، دون الأوقات الثلاثة الباقية فلا تجوز إلا لعذر .

الأولى بالإمامة :

وأقرأ فأفقه ثم أسن فأشرف فأقدم بها قمن^(١)
وبعده الأتقى، وذو حق أحق وحاضراً، حرّاً، مقيمٌ يستحق
كذلك مختونٌ، بصيرٌ، قدّموا من ضدهم، واقرع إذا ما اختصموا

من لا تصح إمامته :

لا يصلح الفاسق مطلقاً، ولا أنثى وخُنثى للرجال، فاعقلا
وأخرسٌ ومحدثٌ، ذو نجسٍ كذلك أمّي، قراءة يُسي^(٢)
وعاجزٌ عن بعض قولٍ أو عملٍ من واجب الصلاة أيضاً يُعزّل^(٣)
إلا لمثله أو الأدنى، فلا تمنع إمامةً بها تُرجى العلّا

من تكره إمامته :

ونحو فافاءٍ وتمتّام^(٤) ومن لا يُفصح الحرف، كذلك من لحن

(١) بها. أي: بالإمامة. قمن أي: مستحق.

(٢) قراءة يسي. هذا تفسير لمعنى الأمي عند الفقهاء. فهو عندهم من لا يحسن قراءة الفاتحة، ولو حرفاً واحداً منها.

(٣) كالعاجز عن القيام والركوع والسجود مثلاً. إلا إذا كان الإمام الراتب، فإذا صلى جالساً لعلّة عارضة صحت القدوة، ويصلون وراءه جلوساً. وإذا كان ابتداء الصلاة قائماً ثم جلس لعارض، فإنهم يتمون وراءه قياماً، وهو جالس.

(٤) الفافاء: من يكرر الفاء، والتمتّام: من يكرر التاء. وفي حكمهما من هو مثلهما.

وأقطع وأقلف، أعمى، أصم إمامة منهم كراهة تعم

شروط القدوة :

هاك شروط قدوة قد فضلت فتبطل الصلاة إذا ما أهملت

أهلية الإمام، والوقوف عن يمينه فذا^(١)، كذا أيضاً زكن

رؤيته أو بعض صف إن وقف في غير مسجد، وألاً يختلف

عليه سبقاً وتخلّفاً^(٢)، ولا يلقى بنهر أو طريق مفضلاً

أعذار ترك الجمعة والجماعة :

واعذر بترك الجمعة، جماعة صاحب أمر خائفاً ضياعه

ومن تأذى من رياح أو مطر في ليلة، وتائقاً أكلاً حضر

مدافعاً، ممرضاً، ومن مرض وخائفاً من أي ضرر قد عرض

القصر والجمع وصلاة الخوف :

وسن قصر للرباعيات لا غيرهن، بشروط تأتي :

(١) فلا تصح صلاة الرجل فذاً عن يسار الإمام أو خلفه، أو خلف الصف إذا صلى ركعة

فأكثر، وتصح أقل من ذلك، كما يصح وقوف المرأة خلف الإمام أو الصف.

(٢) فالسبق على الإمام أو التخلف عنه بركنين يبطل لصلاة المأموم إن كان عالماً عامداً،

وإلا بطلت الركعة. والسبق عليه بركن كركوع أو سجود حرام، ولا تبطل الصلاة إذا

عاد، وإن لم يعد عالماً عامداً بطلت صلاته. أما الموافقة فهي مكروهة، ولا تبطل

الصلاة بها.

في سفر المرحلتين^(١)، وأجل قصر إمامه إذا كان اقتدى^(٢) ونية قصر الصلاة في ابتداء والجمع بين الظهر والعصر كما بين العشاءين مباح فاعلمًا في مرض يشق أو في سفر شروط تقديم: موالاة، وأن نية جمع، وسوى الموالاة وجازت الصلاة في الخوف على جميع وجه في الحديث نُقِلَا

الجمعة :

وتلزم الجمعة كل مسلم حر مكلف مقيم مُفَصَّم - عن كل عذر مُسْقِط، فالظهر لا شروطها: الوقت^(٤)، وأربعون من أهل الوجوب، وبقرية الوطن

(١) المرحلتان : سير يومين بسير الأثقال . وحدد ذلك بـ (٨٥) كيلو متر .

(٢) أي فلو اقتدى بإمام متم للصلاة لا يجوز له القصر ؛ بل عليه الإتمام ، وفاقاً لإمامه .

(٣) يعني : وجود العذر عند افتتاح الصلاتين وسلام الأولى ، ولا يشترط دوام العذر إلى فراغ الثانية .

(٤) أول وقت الجمعة وقت صلاة العيد - أي : بعد ارتفاع الشمس قدر رمح ، وآخر وقت الجمعة وقت صلاة الظهر ، أي إلى أول وقت العصر ، لكن فعل الجمعة بعد الزوال أفضل خروجاً من الخلاف .

كذا تقدّم لخطبتين هما بديلان لركعتين
 شرطهما: حمدٌ، صلاةٌ، وقرا ءةً، وصيّةٌ بتقوى، لا مِرًا
 وعربيّةٌ على من قدرا حضورُ أربعين ممّن ذكرا^(١)
 وسُنَّ سَتْرُ عورةٍ، تطهّرُ وموضِعُ عالٍ، وأولى: منبرُ
 تسليمه بعد الصعود مُقبِلا، جلوسه وقت الأذان مُكمّلا
 وبين خطبتين، واغتماذ على عصا، أو نحوه يُرادُ
 وقصرُ خطبةٍ، ورفعُ الصوت، دُعاؤه فيها، فصن عن قوتِ
 وسُنَّ أن يُقرأ في الصلاة بالـ جمعةٍ و«المنافقون»، ونُقِلـ
 بـ«سبح اسم» «هل أتاك»، وأتى في فجرها «السّجدة» ثمّ «هل أتى»
 وسُنَّ غسْلٌ وتطيّبٌ، وأن يُحسن لبساً، وابتكارٌ، يطمئن
 قراءة الكهف، وإكثارُ الصلا على النبيّ، والدّعا ترجو العلّا
 ولا تُقِم عن المكان صاحبه ولا تُخطّ - مؤذياً - للرّقبة
 ولا تُحدّث، واستمع للخطبة واركع تحيّةً، فذي من سُنّة

صلاة العيدين :

فرض كفاية صلاة العيد وهي كجمعة^(٢)، وفي صعيد^(٣)

(١) حضور أربعين هنا شرط لصحة الخطبة، وفيما تقدم شرط للزوم الجمعة.

(٢) فيشترط لإقامتها استيطان، وعدد الجمعة.

(٣) أي: الأفضل أن تقام في الصحراء، وتكره في الجامع بلا عذر إلا بمكة.

من ارتفاع الشمس للزوال وسُنَّ تكبيرٌ، مع الجَمَالِ
 بركعتين زد من التكبير ستّاً، وخمساً، ذا من الشهر^(١)
 وسُنَّ «سبح اسم» «هل أتاك» فيها بجهرٍ، فَارَعَ ما أَتَاكَ
 وخطبتان بعدها، فكبراً تسعاً وسبعاً أولاً، وذَكَّرَا^(٢)

التكبير :

في ليلة العيدين كبر مُطلقاً^(٣)، وعشر ذي الحجة أيضاً أُطلقاً
 عقيب كُلِّ من فروضِ عِرفه^(٤) مقيّداً، من فجر يوم عِرفة
 لآخر التشريق، إلا من يَحُجَّ - من ظهر يوم النحر وقته يلج

صلاة الكسوفين :

وللكسوفين صلاة تُستَحَبُّ منفرداً، وفي جماعة أحب
 مع القيامين، ركوعين^(٥) على طولهما حيث الكسوف ما انجلى
 وجاز أن يُزاد في الركوع وليس أن يُخطَبَ بالمشروع

(١) أي : ست تكبيرات في الركعة الأولى زيادة على تكبيرة الإحرام، وخمساً في الثانية غير تكبيرة الانتقال .

(٢) أي : تسع تكبيرات في ابتداء الخطبة الأولى، وسبعاً في ابتداء الثانية .

(٣) أي : بدون تقييد بما بعد الصلاة، وينتهي وقت التكبير المطلق بصلاة العيدين .

(٤) الهاء هنا للسكت .

(٥) أي : في كل ركعة .

صلاة الاستسقاء :

لِقَحْطِ غَيْثٍ وَلِجَدْبِ أَرْضٍ صلاةُ الاستسقاءِ، غيرَ فرضٍ
 مثل صلاة العيد فيما ذُكِرَا لكن بخطبةٍ، كما قد حُرِّرا
 واحضر نقيّاً من معاصٍ، خاضِعاً تذلُّلاً^(١)، وصائماً وخاشعاً
 وأكثر الدعاء واستغفاراً حول رداء، راجياً مذاراً

* * *

(١) أي: متذللاً، فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل منصوب على الحالية. ووقوع المصدر حالاً كثير. قال ابن مالك:

«ومصدر منكّر حالاً وقع بكثرة كبغته زيد طلع»

كتاب الجنائز

من سُنن: تَعَهُدُ المحتضر ببلِّ حلقٍ، وشفاءٍ، وإبْدُر-
توجيهه القبلةَ والتلقينا
وبعدَ موتِ غَمُضِ العينِ وشُدَّ
واغسله، واكفين، صلِّ، واحمِلْ، واذقنِ
لَحْيِهِ، لِيَن المفاصلَ، تُجذِّ
«فاتحة» فاقرأ، كذا «ياسينا»
فرضَ كفايةٍ تُرى ذي، فاعتنِ

تغسيل الميت وتكفينه :

أولاهُمُ بغسلِهِ^(١): الوصيُّ
فأقربُ فأقربُ من عَصَبَةٍ
وغسلِها^(٢): وصِيَّةٌ، فالأُمُّ، فال-
وجاز للزوج، كعكسِهِ؛ وفي
واسترهُ، واغسلهُ على سريرِ
وضَّئُهُ واغسل شعره بالسُّدَرِ
ثُمَّ أَبُّ، فجذِّ الحفِيَّ
فغيرُهم، فزوجة محبَّبة
جدة، فالبنت، وقس ما لم يُقَلَّ^(٣)
وجودِ عذرٍ بالتيَّم اكتفِ
تنجيه بالخرقةِ للتطهير
وإبدأ بشقِّ أيمنٍ فالأيسرِ

(١) أي: الميت الذكر.

(٢) أي: الميت الأنثى.

(٣) أي: قس على ترتيب القرابة.

بالماتلاثاً، ثم نشف، طيب وجمراً الأكفان، وافرش، رتب^(١)
 لرجل ثلاثة، والأنثى في خمسة ندباً كذاك الخنثى
 ومحرّم كغيره، لكن بلا طيب وتخمير، كما قد نُقِلَا^(٢)

الصلاة والحمل والدفن :

أولاهم إمامة، وصي عدل، فسلطان، فمن حريّ -
 بغسله؛ وللصلاة تبدّر تنوي، تقوم، أربعاً تكبّر
 فاتحة تقرأ، والصلاة، تدعو، وسلّم، تلك واجبات
 وسنّ أن يحمل تربيعاً^(٣)، وأن يسرع، ثم اللحد أولى ما دُفن^(٤)
 وواجب توجيهه للقبلة في شقه الأيمن، ذا من سئة
 وحشوهم من الثرى بالقبر ورفعهم مسنماً بشبر
 ويكره التجصيص والبناء والكثب والجلوس واتكاء
 زيارة القبور للرجال تسنّ، دون الشد للرجال

(١) أي : بحيث يكون الأحسن والأوسع أول ما يفرش ليكون ذلك أعلى بعد الكفن .

(٢) إشارة إلى ما ورد في شأن الذي وقصته ناقته يوم عرفة فمات محرماً، فقال ﷺ :
 «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تمسوه طيباً، ولا تخمروا رأسه . . . »
 رواه البخاري .

(٣) التربيع : أن يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة على كتفه الأيمن، ثم ينتقل إلى
 المؤخرة، ثم يضع قائمته اليمنى على كتفه اليسرى ثم ينتقل إلى المؤخرة .

(٤) أي : اللحد أولى من الشق .

كتاب الزكاة

حد الزكاة ، وما تجب فيها :

حَقٌّ وواجبٌ ببعض مَالٍ يُصرف للأصنافِ في أحوالٍ^(١) كذاك عرّفوا الزكاة، وهي في أربعة الأصنافِ من مالٍ تفي : بهيمة الأنعام، والأثمان، والشرط الوجوب خمسة : إسلامٌ، مضيّ حولٍ في سوى المعشّر والربح والنتاج^(٢)، فاحسب واقدّر أكثر حولٍ، في سواها تنتفي^(٣) وفي المواشي : كونها تسوم في والدين إن ينقص نصاباً يمنع وجوبها، ذا القول عنهم أوقع

(١) أي : في أوقات معينة .

(٢) أي : تمام الملك واستقراره ، فلا زكاة في دين الكتابة مثلاً ، لعدم استقراره .

(٣) المعشّر : ما يجب في زكاته العشر كالحبوب والثمار ، فلا يشترط فيه مضيّ الحول بعد الحصول عليه ، بل يزكي فوراً .

والربح : أي ربح التجارة ، فيزكيه عند تمام حول الأصل ، إن كان الأصل نصاباً ، وإن لم يتم حول على الربح .

والنتاج : أي نتاج السائمة ، يزكيه بحول الأمهات إذا كانت نصاباً .

(٤) أي : في غير السائمة لا تجب الزكاة .

زكاة الإبل :

في كُلِّ خمسٍ إبلٍ فَشَاءُ لخمسةٍ عشرين^(١) فالزكاة :
 بنتٌ مخاضٍ، وليستٌ وثلاً ثينَ فبنتاً للبونِ فاجعلاً
 ستٌ وأربعون فيها: حَقَّةٌ، إحدى وستون فمُستحَقَّةٌ -
 بجذعةٍ؛ ستٌ وسبعون اقتضتْ بنتي لبونٍ؛ ولتسعين ارتقتْ -
 بواحدٍ فحَقَّتَيْنِ أثبتَ، إحدى وعشرين بُعَيْدَ المائةِ
 فيها بناتٌ للبونِ عدُّها ثلاثةٌ، فتستقرُّ حدُّها:
 بنت لبونٍ فرضُ أربعينَا وحَقَّةٌ تُخرجُ عن خمسينا^(٢)

زكاة البقر :

وفي ثلاثينَ من الأبقار تبيع أو أنشئ على الخيار
 وأربعون فرضها: مُسِنَّةٌ^(٣) فيستقرُّ الفرضُ في ذي السُّنَّةِ^(٤)

(١) أي : خمسة وعشرين، حذفت الواو للضرورة. وهو جائز، وكذلك ما يأتي في زكاة الغنم : «مائة إحدى وعشرين». أي : مائة وإحدى وعشرين. وما يأتي في زكاة العسل : «مائة ستين» أي : مائة وستين.

(٢) بنت مخاض : ما تم لها سنة، بنت لبون : ما تم لها سنتان. حقة : ما تم لها ثلاث سنين، جذعة : ما تم لها أربع سنين.

(٣) التبيع : ما تم له سنة. والمسنة : ما تم لها سنتان.

(٤) أي : على هذه الطريقة، ففي كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين مسنة.

تنبيه :

وتجزئ الذكور في ثلاث مسائل، والباقي بالإناث
ابن لبون مجزئ لفقد بنت مخاض^(١)، وتبيعاً أبداً
عن الثلاثين، وفيما كانا نصابه الذكور، فهو هائلاً

زكاة الغنم :

زكاة أربعين : شاة، ولزم في مائة إحدى وعشرين تتم
إخراج شاتين ؛ ثلاث تنحتم في واحد ومائتين من غنم
وبعدها : شاة لكل مائة والوقص عفوبين كل عدة^(٢)

الخلطة :

تؤثر الخلطة في الأنعام تجعل الواحد في الأحكام
إن كان من أهل الزكاة، واشترط كذا كون كل مال اختلط
مرعى، مُراحاً أي مبيتاً لئلاً ومسرحاً ومحللاً وفحلاً

زكاة الحبوب والثمار والعسل والمعادن :

في كل ما يكال ثم يدخر زكاة عشر من نصابٍ معتبر

(١) وكذا حق، وجذع، وثني.

(٢) الوقص : ما بين العديدين ، فلا زكاة فيه .

أو نصفه إن كان للنصاب مؤونة، كالسقي بالدولاب
 بشرط ملكه لدى الوجوب لا بعدد: كاللقاط للحبوب
 وهو ثلاثمائة من صاع ولو على تعدد الأنواع^(١)
 وفي نصاب غسل عشر وجب أي مائة ستين صاعاً مكتسب
 وكل ما استخرجه من معدن - نقدين أو غيرهما - فليضمن
 زكاته إن يبلغ النصاب^(٢) من دون حول، فاقدّر الحسابا
 وفي الركاز مطلقاً^(٣) خمس، وفي مصارف الفتيء فضعه واكتف

زكاة النقدين :

عشرون مثقالاً نصاب الذهب ومائتا درهم فض، فاحسب
 زكاة كل ربع عشر، وتضم قيمة أعراض إليهما تيم^(٤)
 ولا زكاة في مباح من حلي إعاره أعد أو مستعمل

(١) أي : مع اتحاد الجنس، فمثلاً: التمر جنس، وتحت أنواع، فإذا تم النصاب بتلك الأنواع وجبت الزكاة.

(٢) وهو نصاب النقدين أو قيمة أحدهما إن كان من غيرهما.

(٣) أي : في القليل والكثير.

(٤) أي تتم النصاب، مثلاً لو كان عنده مائة درهم، وعرض تجارة قيمته مائة درهم. فقد تم النصاب، فيزكيه عند تمام الحول.

تنبيه : عشرون مثقالاً قدرت به (٨٥) جراماً، ومائتا درهم قدرت به (٥٩٥) جراماً.

تنبيه :

وكلُّ حِلْيَةٍ مِنَ النَّقْدَيْنِ قَدْ حُرِّمَ لِلرِّجَالِ إِلَّا مَا وَرَدَ
 مِنْ فِضَّةٍ: قَبِيْعَةٌ^(١)، تَخْتُمُ وَنَحْوُ حِلْيَةِ النُّطَاقِ، فَاغْلَمُوا
 وَذَهَبٍ: قَبِيْعَةٌ، وَمَا دَعَتْ ضَرُورَةٌ لَهُ كَسِبْنُ أَخْكِمَتْ

زكاة العروض :

عَرْضُ تِجَارَةٍ بِفَعْلٍ مَلَكَ^(٢) يَنْوِي تِجَارَةً، فَأَوْجِبَ الزَّكَا
 إِنْ تَمَّ حَوْلٌ، قَوْمِ الْأَعْرَاضِ بِالْأَحْظَ لِلْفَقِيرِ^(٣) مِنْ نَقْدٍ عَقِلَ
 وَأَخْرَجَ الزَّكَاةَ رُبْعَ الْعَشْرِ مِنْ قِيَمَتِهِ - لَا عَيْنِهِ - فِيمَا زَكَنَ

زكاة الفطر :

وَتَلْزَمُ الْفِطْرَةُ: أَيُّ صَاعٍ مِنَ الْهَبْ مُقْتَاتٍ كُلِّ مُسْلِمٍ، لَهُ فَضْلٌ -
 عَنْ قَوْتٍ مِنْ يَمُونِ يَوْمِ الْعِيدِ وَالْهَبْ لَيْلَةُ وَالْحَاجَاتِ مِمَّا قَدْ أَصْلَ^(٤)
 عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ مَمُونٍ مُسْلِمٍ^(٥) وَوَقْتُ إِيجَابِ غُرُوبٍ، فَاغْلَمَ^(٦)

(١) أي: قبيلة السيف، وهي ما يجعل على طرف القبضة.

(٢) خرج به ما إذا ملكه بنحو إرث، فلا زكاة فيه إلا إذا جعله للتجارة.

(٣) المراد أهل الزكاة من الفقير وغيره. وذكر «الفقير» بالنظر إلى الأغلب.

(٤) أي: الحوائج الأصلية من مسكن، ودابة، وثياب بذلة وغيرها.

(٥) ويستحب عن الجنين.

(٦) أي غروب الشمس ليلة العيد، فمن أسلم بعده أو تزوج أو ولد فلا زكاة عنه، وإن =

وَأَتَاهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ^(١)؛ وَجَازَ مِنْ يَوْمَيْنِ، لَا الْمَزِيدِ

مُسْتَحَقُّو الزَّكَاةِ، وَمَنْ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ :

وَمُسْتَحَقُّو الزَّكَاةِ، قَدْ شُهِرَ أَصْنَافُهُمْ، فِي «الْحَكِيمِ»^(٢) قَدْ ذُكِرَ

لَا تُصْرَفُ الزَّكَاةُ فِي أَصْلِ، وَفِي فِرْعَ وَعَبْدٍ، وَفَقِيرٍ يَكْتَفِي -

بِمَنْفَقٍ، وَأَهْلَ بَيْتٍ^(٣)، وَمَوَا لِيَهُمْ، وَزَوْجٍ، وَلِزَوْجَةٍ سَوَا

= كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْغُرُوبِ لَزِمَتْ .

(١) فَيَكْرَهُ تَأْخِيرَ الْفِطْرَةِ عَنْ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي يَوْمِهِ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ الْيَوْمِ .

(٢) أَيِ : الْقُرْآنَ الْمَجِيدِ . فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ . . . ﴾ [التَّوْبَةُ : ٦٠] .

(٣) أَهْلُ الْبَيْتِ : مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنْفٍ عَلَى الْأَصَحِّ . وَاخْتَارَ فِي الزَّادِ أَنَّهُمْ :

الْهَاشِمِيُّونَ وَالْمَطْلَبِيُّونَ ، أَيِ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى هَاشِمٍ أَوْ الْمَطْلَبِ ابْنِي عَبْدِ مَنْفٍ .

كتاب الصيام

الصومُ: إمساك عن المفطّر وقتاً معيّناً من المقتدير
 بنيّة، يفرض في رَمَضَانَا برؤية أو انقضاء شعباناً
 ويلزم الصيام كلّ قادرٍ من مسلمٍ، مكلفٍ وحاضرٍ^(١)
 المفطرات، والمكروهات، والمسنونات :

وكلّ عينٍ يدخل الجوفَ سوى إحليله مفطّرٌ على سوا
 كالأكل والشرب وكاستعاطٍ وكاحتِحالٍ، فامضٍ باحتياطٍ
 وهكذا الإمناء، والإمذاء بسبب اللّمس، كذا استمناء
 والاستقاء، واحتجامٌ، وحجّا مةً لغيره، لدى أولي الحجّ^(٢)
 من أعظم المفسد: أن يُجامعاً كفارةٌ يوجبُ إذما واقعاً-
 نهارَ رَمَضَانَ بعَتَقٍ، فصياً م، طعام^(٣)، والذي فاتَ اقضياً
 يكره للصائم جمعُ الريقِ مع بلعٍ، وذوقٍ للطعام، أو يَضَع

(١) أي: غير مسافر.

(٢) أي: العقل. يعني: عند الفقهاء.

(٣) أي: عتق رقبة، وإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين، وإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً.

عَلِكَا بِفِيهِ مَاضِغًا، وَالْقُبْلَةُ وَنَحْوُهَا لِمَنْ تَثَوَّرَ الشَّهْوَةُ
وَتَحْرَمُ الْغَيْبَةُ وَالْبَهْتَانُ وَكُلُّ مَا يَرْضَى بِهِ الشَّيْطَانُ
وَسُنَّ تَعْجِيلُ لِفْطَرٍ بِرُطْبٍ فَالْتَمِرِ، فَالْمَاءِ، وَقَوْلُ مَا نُدِبُ^(١)
تَأْخِيرُهُ السَّحُورَ، مَنْ يُشْتَمُّ يَقُلُ : إِنِّي لَصَائِمٌ، فَهَذَا قَدْ نُقِلَ
وَأَكْثَرُ الْأَذْكَارَ وَالْقِرَاءَةَ وَكُلُّ خَيْرٍ، وَاحْذَرِ الدَّنَاءَةَ

صِيَامُ التَّطَوُّعِ ، وَالْأَيَّامِ الَّتِي يَكْرَهُ أَوْ يَحْرُمُ فِيهَا الصَّوْمُ :

تِسْعَةُ ذِي الْحِجَّةِ صَوْمُهَا يُسْنُ ؛ لَغَيْرِ حَاجٍ فَضْلُ تَاسِعِ زُكْنٍ
شَهْرٍ مُحَرَّمٍ كَذَا، وَالْأَكْثُ عَاشِرُهُ وَتَاسِعُ، ذَا وَارِدُ
أَيَّامٍ بَيَضٍ، سِتُّ شَوَالٍ فَضْمٌ كَذَا الْخَمِيسَ، يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ تَوْمٌ
إِفْرَادُ جُمُعَةٍ وَسَبْتٍ وَرَجَبٍ بِالصَّوْمِ، وَالْوَصَالُ^(٢) كَرَّةٌ يُجْتَنَبُ
وَصَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ^(٣)، ثُمَّ قَدْ حَرُمَ صِيَامُ عِيدَيْنِ وَتَشْرِيقِ عِلْمٍ

(١) ومنه : «اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت» رواه أبو داود بإسناد مرسل .

(٢) الوصال : أن يتابع الإمساك إلى يومين فأكثر من دون إفطار .

(٣) يوم الشك هو : اليوم الذي يلي التاسع والعشرين من شعبان ، إذا لم يكن غيم أو نحوه ، وهو مكروه ، وإن كان غيم أو قتر فليس بيوم شك ، وصومه واجب احتياطاً .
هذا المذهب . وقال في حاشية الروض : «وظاهر نص أحمد التحريم» أي تحريم الصوم يوم الشك .

إِلَّا لِعَادِمِ دَمِ الْمَتْعَةِ وَالْقِرَانِ فَالصَّيَامُ فِيهَا^(١) قَدْ نُقِلَ
الِاعْتِكَافُ :

لُزُومُ مَسْجِدِ لَطَاعَةِ رُسُلِهِ بِالِاعْتِكَافِ، وَيُسَنُّ فَاغْتِنِمُ
وَشَرْطُهُ : الْإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَأَنْ يُنَوَّى، وَلِلرِّجَالِ جَامِعٌ قَمَنْ
يُبْطِلُهُ الْوُطْءُ، كَذَا الْخُرُوجُ مِنْ مَسْجِدِهِ دُونَ ضَرُورَةٍ تَعِينُ

(١) أي : في أيام التشريق .

كتاب الحج

«قصد لمكة لأنساك، وفي وقت معيّن»، لحجّ عرف
وعمره: زيارة البيت على وجه مخصّص، كما قد فُصِّلا
ويلزمان مسلماً حراً قدر، مكلفاً، أي مرّة طول العمر
بشرط مخرم لمرأة، وإن يحجّ عبداً وصبيّاً فيُسَنّ

المواقيت :

مكان أو وقت مُعيّن لأن يُحرم، بالميقات يُسمّى، فاعلمن
أمّا مواقيت المكان فالتّي جاءت بنصّ خمسة، فوقّت
أولهن: ذو الحليفة لمن بطيبة^(١)، والثاني: جُحفّة، تعن-
مقات أهل الشام، رُمّ يَلْمَلَمَا من يَمَن، والقرن أيضاً أُعْلِمَا-
لأهل نجد، ثم ذات عِرْق ميقات أنساك لأهل الشرق

(١) أي: بالمدينة المنورة. ذو الحليفة: تسمى الآن «أبيار علي»، وهي أبعد المواقيت،

بينها وبين مكة (٤٥٠) كيلو متراً.

والقرن: تسمى الآن بالسيّل الكبير. وهي أقرب المواقيت، بينها وبين مكة نحو

(٧٥) كيلو متراً.

فَهِيَ لَهُمْ، وَمَنْ بِهِمْ يُمْرُ وَمَنْ بَدَوْنَهُنَّ: فَالْمَقَرُّ^(١)
 «مَكَّةُ» مِيقَاتُ الْحَجِّ مَكِّي وَالْحِلُّ لِلْعُمْرَةِ دُونَ شَكِّ^(٢)
 أَمَّا زَمَانُ الْحَجِّ أَيُّ إِحْرَامٍ بِهِ: فَمِنْ شَوَالٍ كُلِّ عَامٍ

أوجه النسك الثلاثة :

تَمَتُّعٌ، إِفْرَادٌ، أَوْ قِرَانٌ أَنْسَاكُنَا بِهِنَّ تُسْتَبَانُ
 أَفْضَلُهَا: تَمَتُّعٌ، أَيُّ يَعْتَمِرُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَحَجًّا يَبْتَدِرُ^(٣)
 وَالثَّانِ: أَنْ يَبْدَأَ بِالْحَجِّ، فَمَنْ يَشَأْ فَعُمْرَةً، وَأَمَّا مَنْ قَرَنَ -
 فَلْيُحْرِمَنَّ حَجًّا وَعُمْرَةً مِنْ الْ مِيقَاتِ، كَالْمُفْرِدِ يَأْتِي بِالْعَمَلِ
 وَالْدَمِ حَتْمٌ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ وَسُنَّ فِيهِ، حَبًّا مِنْ زَادِ

أركان الحج والعمرة وواجباتهما وسننهما :

لِلْحَجِّ أَرْكَانٌ، وَوَاجِبَاتٌ وَسُنَنٌ، كَذَاكَ مُحْظُورَاتٌ
 فَالرَّكْنُ: مَا لَا بَدَّ مِنْ فَعْلٍ، وَلَنْ يَجْبِرُهُ دَمٌ، فَأَرْبَعًا زُكِّنَ
 وَهُنَّ: إِحْرَامٌ، وَقُوفٌ، وَطَوَا فُ لِلْإِفَاضَةِ، وَسَعْيٌ - ذِي سَوَا

(١) أي: موضع إقامته.

(٢) فيجب على من بمكة إذا أراد العمرة أن يحرم بها من الحل. أما الحج فيحرم به من موضعه.

(٣) أي: يحج في العام نفسه.

وواجبٌ: ما فعله مُحْتَمٌ في ترك شيءٍ منه يلزم الدَّمُ
وهُنَّ: إحرامٌ من الميقات، والمكث للغروب في عَرَفَاتٍ
مبيتٌ ليلٍ النحرِ بالمزدلفة وبمنى ليالياً مشرَّفةً^(١)،
رمي جمارٍ، حلق رأسٍ^(٢)، وكذا وداعه^(٣)، فهنَّ سبعةٌ خُذا
وما سوى الأركانِ والواجبِ مِنْ أعمالِ حجٍّ سننٌ، فلا تُهن
أركانُ عمرةٍ: هي الإحرامُ؛ طوافه، والسعيُّ، ذاتِ مأمٍ
وواجباتُ العمرة: الميقاتُ^(٤)، والحلقُ؛ ثمَّ الباقي مندوباتٌ

الإحرام وسننه ومحظوراته :

ونية الدخول في الحجِّ أو الـ عمرة، ذا الإحرام، حَذُّ عَقْلٍ
وسُنَّ غَسْلٌ، وتنظُّفٌ^(٥)، كذا تطيَّبٌ، تجرُّدٌ، ثمَّ خُذا
والبسُّ إزاراً ورداءً أبيضاً^(٦) وصلَّ ركعتين أو ما افترضوا
وبعدها أحرَمَ: فإمَّا تحذِرُ فاشرِطْ تحللاً، ولَبَّ، واجهَرِ

(١) وهي ليالي أيام التشريق .

(٢) المراد هنا وفي العمرة إزالة الشعر من الرأس بحلقٍ أو غيره . والحلق أفضل .

(٣) أي : طواف الوداع .

(٤) الإحرام من الميقات .

(٥) بإزالة الشعور المأمور بإزالتها، وقلم الأظفار .

(٦) أي : كل من الإزار والرداء يكون أبيض استحباباً .

بسبب الإحرام ذا من حَظَر : إزالة من شعر أو من ظفر
 تطيبٌ، صيدٌ، نكاح، وطءٌ كذا دواعيه، وخُصَّ المرءُ :
 بِسَثَرِ رأسٍ، ومخيطٍ، وكذا تجتنبُ الأنثى أموراً، فخذاً :
 تغطية الوجه بنحو برقع ولبس قفازين أيضاً، فامنع^(١)

الفدية :

وفدية في فعل محظورٍ تجب : في وطئه بدنةً؛ قد ارتكب -
 إثماً، وإفساداً، قضاءً، فديةً، إتمام ما أفسد، خذها خمسة
 في الصيد مثل^(٢)، في سواهما الزما إما صياماً، أو طعاماً، أو دمًا^(٣)

(١) لبس القفازين محرم على الرجل أيضاً؛ لأنه من المخيط . والمراد من المخيط كل ثوب صنع مُحِيطاً بَعْضِهِ؛ كالقميص، والسرَّويل، والقفاز .
 (٢) فإن كان للصيد مثل من بهيمة الأنعام يخيَّر بين ثلاثة أمور :

١- أن يذبح المثل ويتصدق به .

٢- أن يقوم في محل الإتلاف ويشتري بقيمته طعاماً فيتصدق به لكل مسكين مَدًّا .

٣- أن يصوم عن كل مَدٍّ يوماً .

وإن لم يكن له مثل يخيَّر بين الإطعام والصيام .

(٣) يعني : صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، أو ذبح شاة . وهذه الفدية تسمى فدية الأذى .

الطواف والسعي وواجباتهما وسننهما :

وادْخُلْ إِلَى مَكَّةَ مِنْ أَعْلَى، وَمِنْ باب بني شيبَةَ^(١)، هذا مِنْ سُنَنِ
وقَدِّمِ الْيَمْنَى، وَقُلْ مَا وَرَدَا ثُمَّ طَوَّافَ الْبَيْتِ سَبْعاً فَأَقْصِداً
واجِبُهُ^(٢): بدءُ بَرَكَنِ الْحَجَرِ وَنِيَّةً، وجَعْلُهُ فِي الْإِسْرِ
والطَّهْرِ، والسَّترِ، تمامِ السَّبعةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَهُ فِي الطَّوْفَةِ^(٣)
وَوَالٍ؛ ثُمَّ سُنَّ تَقْبِيلَ الْحَجَرِ كَذَا اسْتِلاَمُهُ، وَإِلَّا فَاشِيرُ
كَذَا اسْتِلاَمُ رُكْنِهِ الْيَمَانِي وَالذِّكْرُ وَالِدُّعَا عَلَى الْهُوَانِ^(٤)
وَرَمْلٌ^(٥) مَعَ اضْطِبَاعٍ، إِنْ يَطْفُفُ قَدُوماً أَوْ لَعَمْرَةً، كَمَا عُرِفَ
وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهُ، وَالْأَفْضَلُ خَلْفَ الْمَقَامِ؛ فَلَسَعِي يُقْبَلُ
واجِبُهُ: بدءٌ مِنَ الصَّفَا مَعَ الـ إِكْمَالِ سَبْعاً، وَوَلَاءٌ وَيَصُلُّ-

(١) باب بني شيبَة: يقابل باب السلام الموجود الآن، فيكون المستحب الدخول من باب السلام.

(٢) الواجبات هنا وفيما سيأتي: تشمل الأركان والشروط، وليس المراد بها: ما يجبر بالدم.

(٣) أي: لا يدخل الكعبة في أثناء الطواف، ويتحقق دخوله بها إذا دخل الحجر، فإن معظم الحجر من الكعبة المشرفة. وكذا إذا طاف على الشاذروان.

(٤) أي: على التواضع والتضرع.

(٥) الرمل: بفتح الميم: الإسراع في المشي مع تقارب الخطأ ويُسنّ في الأشواط الثلاثة الأولى.

أسفل ذين الجبلين، ويسن صعوده شيئاً، وقول ما زُكِن^(١)
 طهارة، ستارة وهرولة أي للذكور، ودعاء طوَّله

أعمال الحج ؛ الوقوف وما بعده :

فليتحلّل ذو تمتّع؛ وفي تروية يُحرّم حجاً، وفي^(٢) -
 منى، ويوم تاسع إذا طلع شمسٌ يسير للوقوف يجتمع
 ووقته: من فجر يوم عرفة لفجر نحر، يتحرّى موقفه
 ويُجزئ القليل من وقت مع الـ إحرام إن كان لحجّ قد أهّل^(٣)
 وواجب إلى الغروب، ونُدب جمع الصلاتين^(٤) بُعيد ما خُطب
 ويُكثر الدعاء واستغفاراً ويُظهر الخشوعَ وأفتقاراً
 وسِر إلى «جمع»^(٥) على استكانة واجمع عشاءين به، ثمّ بت -
 للفجر؛ فاذا ذكر داعياً بمشعر^(٦) والدفع قبل نصف ليلٍ فاخْظِرِ
 ويوم نحر ارم، وانحر، واحلق وطُف، وذا الترتيبُ ندبٌ، فازفُقِ

(١) من الأذكار والدعاء على الصفا والمروة وأثناء السعي .

(٢) أي يجيء المتمتع وغيره، ويوم التروية : اليوم الثامن من ذي الحجة .

(٣) بأن يكون عاقلاً، لا مجنوناً ولا سكران .

(٤) أي بين الظهر والعصر، يصليهما جمعاً وقصراً إن كان مسافراً .

(٥) أي : المزدلفة .

(٦) أي : بالمشعر الحرام .

آداب الرمي والمبيت :

واشـرط لرمي^(١)، سبعةً بحَجَرٍ في نفس مَرْمَى، وبوقتٍ، وطَرِي^(٢)
وسن تكبير بكل رَمِيَةٍ رفعُ يدٍ، والقطع عن تلبية^(٣)
واستقبل القبلة جاعلاً مِنَى عن اليمين، وارمها دُونَ عَنَّا
بين طلوع الشمس والزوال أولى، ولا يجوز في اللَّيالي
أَوَّلُ وقت الرمي والطواف من ليلة النحر بالانتصاف
والرمي في أيام تشريقٍ كَمَا وصفتُ، لكنَّ اجعلنَّه مُحْتَمًا-
بعد الزوال، رُتَّب الجمارا وحقَّ رمي كُلِّها نَهَارًا^(٤)
واندب دُعَاء بعد الأوليين واستقبل القبلة عند تَيْنِ
وبثَّ بها ليالي التشريقِ^(٥)، أو عَجَّل بيومين على شرطِ رأوا^(٦)

(١) أي : لرمي الجمار، العقبة وغيرها .

(٢) أي : جديد بمعنى غير مستعمل في رمي .

(٣) القطع عن التلبية خاص برمي العقبة يوم النحر . وكذا ما يذكر بعده في الأبيات الثلاثة .

(٤) ويجزئ في الليل للسقا والرعاة .

(٥) المبيت بمنى من الواجبات كما تقدم .

(٦) الشرط في التعجيل أن يرمي العقبة ويغادر منى قبل الغروب . أما لو رماها أو مكث بمنى بعد الغروب فعليه المبيت والرمي من الغد .

التحلل :

بفعل شيئين من الثلاث يحل كل ما سوى الإناء
 رمي، وحلق، وطواف الفرض - بالسعي إن كان -؛ وإذا ما تقضي
 ثالثها، به تحلل كمل، وكل محذور بذاك قد أحل

الهدي والفدية والأضحية والعقيقة:

الهدي والفدية والأضحية جذعة ضأن، غيرها ثنية^(١)
 عن واحد شاة، وغيرها كفى عن سبعة، كما رَوَوْا عن مصطفى^(٢)
 لا تجزئ العوراء والعجفاء ولا مريضة ولا العرجاء
 أيضاً ولا الهتماء والجداء كذاك عضباء، فذي سواء^(٣)
 وتجزئ البتراء والجماء والـ خصي، والمقطوع أذنًا إن يقل^(٤)

(١) الجذعة من الشاة: ما تم لها ستة أشهر، والثنية منها ما تم لها سنة. الثنية من البقر ما تم لها سنتان، ومن الإبل ما تم له خمس سنين.

(٢) إشارة إلى ما رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة في واحد منهما».

(٣) العجفاء: الهزيلة التي لا منح فيها.

الهتماء: التي ذهبت ثناياها من أصلها.

الجداء: ما شاب ونشف ضرعها.

(٤) أي: إن كان القطع يسيراً.

والبتراء: ما لا ذنب لها أو ما قطع ذنبها. والجماء: ما لم يخلق لها قرن.

ووقت ذبح من صلاة العيد للـ يومين، أو لآخر التشريق حل
 وسُنَّ للوالد أن يعُقَّاً عن كُلِّ مولود، وإن يَشُقَّاً^(١)
 لسابع أو يوم رابع عشر أو واحدٍ عشرين؛ ثم ما يَسُرُّ^(٢)
 عن ذَكَرٍ شاتين، والأنثى: لها شاة، على أضحية أحكامها
 لكنها لا تجزئ الشُرْكةُ في دم، ولا تَكْسِرُ عظامَها، تفي

الفوات والإحصار :

مَنْ فاتَه الوقوفُ فات الحجُّ، فذَّ يُكْمَلُ بعُمْرةٍ، وَيَقْضِي ما بَطَلَ
 وليفد، ما لَمْ يشترط، فلا افتدا كالصَّدِّ عن وقوفه لو وُجِدَا^(٣)
 وإن يكن صدٌّ عن البيتِ وقد أحرَمَ فالحلُّ بذبحٍ إن وُجِدَ
 فاقدُهُ يصوم عَشْرًا ثُمَّ حَلَّ، إن يشترط فالحلُّ مَجَّاناً أحلَّ

(١) أي: وإن كان معسراً.

(٢) أي: في أي يوم بدون تحديد الأسابيع.

(٣) أي لا شيء عليه إذا صدَّ عن الوقوف، فيأتي بعمره ويتحلَّل.

كتاب الجهاد

قتال كَفَّارٍ هو الجهادُ فرضُ كفايةٍ، ولكن زادوا
مواضعاً، وفرضُ عينٍ: إن حضر صفّاً، أو استنفاره كان استقرار
أو نزل العدو في بلاده، أقبل - ولا عذر - على جهاده
الغنيمة والفيء وقسمتهما :

وكلُّ مالٍ نيلٍ من حربيٍّ بالقهر والتقاتل القوي^(١)
فهو غنيمةٌ، وإن كان حصل من دون قهرٍ فهو فيءٌ قد وصل
واقسم غنيمةً على من يستحقَّ مرتباً، مراعيّاً لمن يحقَّ
أخرج مؤونةً لنحو الحفظِ فسلباً^(٢) ونحوه من حظِّ
والباقي اقسّم خمسة، وخُمسها قسّمه خمسة فتعطي أهلها
لله والرسول، والقُربى، وللـ أيتام، والمسكين، أبناء السُّبل
والباقي: أي أربعة الأخماس لشاهدي الواقعة من أناس

(١) القوي: جريّ على الأغلب، فلا مفهوم له.

(٢) السلب: ما على الكافر المقتول من لباسٍ وحليٍّ وسلاحٍ، ودابته، فهو لقاتله.

لرأجل سهْمٍ، وللفرسان ثلاثة، أكثرُهُ فرسان^(١)
 ويعملُ الإمام بالمصلحة في الأرض من وقف لها أو قسمة
 ويُصرف الفياء على المصالح من غير تخميسٍ، بقول راجح

الأمان وشروط المؤمن :

إعطاء أمنٍ في دمٍ وعرض للكافرين بشروطٍ يَمْضي^(٢)
 أي كونه من مسلمٍ وعاقِلٍ وباختيارٍ دون سكرٍ حاذِلٍ^(٣)
 وهُدنة، من الإمام العَالِي أي عقْدُهُ بالترك للقتال
 لمدةٍ يَرى، كذاك العقْدُ لزمّةٍ لأهلها، لا يَغْدو^(٤)

* * *

(١) أي : لا يعطى الواحد أكثر من سهم فرسين، وإن كان عنده في الجهاد أكثر من فرسين، فغاية ما يعطى الواحد : خمسة أسهم : سهم له، وأربعة أسهم لفرسيه .

(٢) أي : يصح .

(٣) أي : مانع من النظر والفهم .

(٤) أي : لا يتعدى عن الإمام الأعظم، بل ذلك مختص به .

(المعاملات)

كتاب البيع

البيع وأركانه وشروطه :

تبادل المال أو المنفعة بمثله، وليس بالموقّت
ولم يكن رباً ولا قرضاً، رُسْم بيعاً، وحلُّ البيع ممّا قد علِمَ
أركانه: العاقدُ والمعقودُ، وصيغة، وكُلُّه معهود
لسبعة من الشروط يقتضي: رضئ، يكونُ^(١) جائز التصرف
وكونه من مالكٍ أو نائبٍ، إباحةُ النفعِ بدونِ حاجِبٍ^(٢)
والعلمُ بالمبيع والأثمانِ وقدرة التسليم للأعيانِ

البيوع المحرّمة والباطلة :

ولا يصحُّ البيعُ ممّن تلزم جُمعته، بعد النداء، ويحرّمُ
وبيعُ نحو عنبٍ للخامرِ وبيعُ عبدٍ مسلمٍ للكافر
والبيعُ للسلاح في الملتَحَم، بيعُ على بيع أخيه المسلم

(١) أي: العاقد.

(٢) أي: بدون مانع شرعي.

وبيعُ زرع قبل الاشتدادِ وثمرٍ والصلحُ غيرُ بادٍ
إلا بشرط القطع فوراً، فيصح حيث انتفاع منه يُرجى، فأبَحْ
وبيعُ عينة^(١) وبيعُ غرر^(٢) وما خلا عن شرطه المقرّر^(٣)

الشرط في البيع :

يُعنى به : إلزام عاقدٍ على الـ آخرٍ ما ينفعُه حيث قُبِلَ -
في صُلب عقدٍ، فهو ما قد ورداً شرطاً صحيحاً، فاسداً ومُفسِداً
فأوّلُ : موافقٌ لمقتضى الـ عقدٍ، كرهنٍ، أو حلولٍ، أو أجل
والثاني : كاشتراطه الولاء^(٤) وشرطٍ أن لا بيعَ أو عطاءً^(٥)
والثالث : البيعُ بشرط عقدٍ آخر^(٦)، أو كـ «بعثُ إن جا وُلدي»^(٧)

(١) صورة بيع العينة : أن يبيع سلعةً بثمنٍ مؤجلاً، ثم يشتريها منه بأقلَّ منه نقداً، أي حالاً.
(٢) دخل فيه بيع حاضر لبادٍ، وتلقّي الركبان، والنجش، والمصرّاة ولكن يصح البيع فيها مع الحرمة، وله الخيار.

(٣) نحو بيع المعدوم، كحبل الحبله، وبيع الملاقيح والمضامين، والمغصوب، والطيور في الهواء، ونحو ذلك.

(٤) أي : كاشتراط البائع أن يكون له الولاء على العبد المبيع الذي سيعتقه المشتري، فيلغو هذا الشرط ويصح العقد.

(٥) أي : اشتراط البائع على المشتري أن لا يبيع السلعة ولا يهبها لأحدٍ. فيلغو الشرط ويصح البيع، كسابقه.

(٦) كأن يقول بعثك بشرط أن تبيعني كذا أو تقرضني كذا.

(٧) الولد : بضم الواو وسكون اللام، بمعنى الولد. يطلق على الواحد والاثنين =

الخيار :

للعاقدين الحق في اختيار فسخ، يسمّى ذاك بالخيار
يأتي بأنواع: خيار المجلس خيار شرط مدّة لم تلبس
خيار غبن، وخيار الدّلسة خيار تخبير على أربعة^(١)
خيار عيب، وخيار مثبت للعاقدين لاختلاف يثبت

ما لا يجوز التصرف فيه قبل القبض، وما يجوز :

من اشترى المكيل والموزون وال معدود والمذروع صحّ وكمل
ولم يجز تصرف فيها إلى قبض لها عرفاً، وغيرها فلا

= والجمع، وعلى الذكر والأنثى.

والمراد بالمثال: تعليق البيع بشرط مستقبل غير «إن شاء الله». فلا يصح البيع إذا
علق بغيره، ولكن المذهب صحة بيع العربون. وفيه نوع تعليق.

(١) التخبير: بالباء الموحدة. صورة ذلك أن يقول البائع: «هذه السلعة رأس مالها كذا،
بعتكها برأس مالها، أو بربح جزء معلوم، أو بخسارة جزء معلوم، أو أشركتك فيها».
فالأول التولية، والثاني: المراجعة، والثالث: المواضعة، والرابع: التشريك.
فمتى بان أن رأس مال السلعة كان على خلاف ما أخبر به البائع، أي أقل أو أكثر
فللمشتري الخيار.

هذا الذي مشى عليه الحجاوي في الزاد: ولكن قال الشارح في الروض: وما ذكره
من ثبوت الخيار في الصور الأربع تبع فيه «المقنع» وهو رواية، والمذهب أنه متى
بان رأس المال أقل حطّ الزائد ويحط قسطه في مراجعة وينقصه في مواضعة، ولا
خيار للمشتري. اهـ

يضمنها البائع إن كان تلف قبل، وغيرها فلا، كما سلف

الربا :

زيادة تختص بالمعاملة هي الربا، نساء أو مفاضلة
أنواعه: فضل، نساء، وربا
وعلة الربا: هي الكيل أو ال
فشرط بيع ما يُكال أو وزن
فزيادة ربا الفضل جرى
وبيعه بغير جنسه مع ال
بشرط قبض، فبلا قبض أتى
إلا إذا كان بنقدي فأجز
وبيعه بغير جنسه مع ال
بالفضل، أو نسيئة، ولا حرج^(٣)
أما ربا القرض فأخذ العوض
عن أجل القرض، بشرط غرض

(١) مثاله: بيع البر بالبر، ولحم البقر بلحم البقر، فيشترط التماثل والتقابض.

(٢) مثال ذلك: بيع البر بالتمر، فيشترط التقابض. ويجوز التفاضل.

(٣) مثاله: بيع البر باللحم، فهما مختلفان جنساً وعلة؛ إذ علة الربا في البر: الكيل، وفي

اللحم: الوزن.

السلم :

عقدٌ على الموصوف في الذمة مع تأجيله بثمن حال دفع
 هذا يسمى سلماً وسلفاً له شروط مع ما قد سلفاً: ^(١)
 ضبط الصفات كيلاً أو زناً كذا ذرعاً، ففي كدرة ^(٢) لن ينفذا
 وذكر جنس ثم نوع وصفاً ت، ثم ذكر قدره بلا خفاً
 وكونه لأجل معين، وجوده لدى حلول الزمن
 وقبض كل ثمن محدد قبل تفرق، بلا تردد
 وكون ما يسلم فيه ثابتاً في ذمة، لا في معين أتى

القرض :

القرض: دفع المال شخصاً ينتفع به، ومن ردّ البديل يقتنع
 وكل شيء صح بيعه يصح إقراضه إلا الأنا، لم يبخ ^(٣)
 وشرطه: معرفة بالقدر وال وصف، وممن لتبرع أهل
 كذلك الإيجاب والقبول؛ بقبضه لملكه يؤول ^(٤)

(١) أي: زيادة على الشروط المذكورة في البيع.

(٢) الدرة: اللؤلؤة.

(٣) أي: إلا بني آدم، فلا يصح القرض فيهم، لئلا يؤدي إلى اقتراض الإماماء للوطء.

(٤) أي: يملكه المقرض بالقبض.

ولم يَجْزِ قَرْضٌ يَجْرُ نَفْعًا لَكِنْ قَضَاءُ أَجُودٍ لَا مَنَعًا
الرَّهْنُ :

تَوْثِيقَةُ الدَّيْنِ بِعَيْنٍ يُمْكِنُ وَفَاؤُهُ مِنْهَا، بِرَهْنٍ يُؤْذَنُ
وَشَرْطُهُ : مَعْرِفَةُ بِالْقَدْرِ وَال- جَنْسٍ وَبِالْوَصْفِ، وَكَوْنُهُ ^(١) اِحْتِمَالٌ
تَصَرُّفًا، وَمَالِكًا، أَوْ مَنْ أُذِنَ كَذَاكَ إِجَابًا قَبُولًا قَدْ زُكِنَ
وَكُونِ دَيْنٍ ثَابِتًا، فَلَا يَصَحُّ رَهْنٌ عَلَى دَيْنٍ كِتَابَةً سَنَحَ
وَكُلُّ عَيْنٍ جَازٍ بَيْعِهَا يَصَحُّ رَهْنٌ لَهَا، وَغَيْرُهَا فَلَا تُبَحُّ
إِلَّا ثِمَارًا أَوْ زُرُوعًا قَبْلَ مَا يَبْدُو صِلَاحًا، صَحَّ رَهْنٌ فِيهِمَا
وَهُوَ أَمَانَةٌ، فَلَا ضَمَانًا بِلَا تَعَدُّ، فَاحْفَظِ الْأَمَانَا

الضمان :

وَحَدُّهُ : التَّزَامُ مَالٍ وَاجِبٍ فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ لِلْمُطَالِبِ ^(٢)
وَشَرْطُهُ : كَوْنُ الضَّمِينِ جَائِزًا تَصَرُّفًا، كَوْنُ رِضَاهُ نَاجِزًا
وَصِيغَةً ؛ ثُمَّ لِرَبِّ الْحَقِّ أَنْ يَطَالِبَ الْمَضْمُونِ وَالَّذِي ضَمِنَ
وَيَبْرَأَ الضَّامِنِ إِذَا مَا بَرَأَ الْ- مَضْمُونُ عَنْهُ، دُونَ عَكْسِ إِنْ حَصَلَ

(١) أي : كون الراهن .

(٢) فالملتزم هو الضامن ، ومن له الحق : المضمون له . ومن عليه الحق : المضمون عنه . والحق : المضمون به .

الكفالة :

وحدُّها : التزام شخصٍ ذي رشَدٍ إحضارَ من عليه حقٌّ غيرُ حدٍّ^(١)
 عيناً وديناً؛ والكفيل يبرأ بموتِ مكفولٍ، وما قد يطرأ -
 من تلفِ العين، كذا إن سلَّم الـ مكفول نفسه يُبرأ مَنْ كفل

الحوالة :

تحويلُ حقٍّ كان في ذمِّه لزمّةِ الآخر مع صفاته
 يُسمّى حوالَةً، ومنها تبرأ يُسمّى حوالَةً على دينٍ أقرَّ^(٣)،
 أركانها : المحيلُ والمحتالُ والـ محالٌ فيه، وعليه، وعمل^(٢)
 كونُ حوالَةٍ على دينٍ أقرَّ^(٣)، تماثلُ الدينين جنساً وقدَرُ
 كذاك وصفاً وحلولاً وأجلً، رضى مُحيلٍ كلُّها شرطاً نُقل

الصلح :

الصلحُ عقد بين خصمين، وُصِّلَ به إلى قطع النزاع، فقبل

(١) فلا تصح الكفالة بمن عليه حدٌّ؛ لأن الحدود على المسامحة؛ ولأنه لا يمكن الاستيفاء إلا ممن عليه الحد.

(٢) أي : عمل التحويل . وهنا تنتهي الأركان .

(٣) أي : على دين مستقر، فلا تصح الحوالة على دين الكتابة، وعلى كل الصداق قبل الدخول . . مثلاً.

يكون في الأموال : مع إقرار بالحق، أو يكون مع إنكار
 فأول : كالصلح بالإبراء عن بعض الديون دون ما شرط يعن^(١)
 أو صلحه عن دينه بعين فهو كبيع في الشروط، فاعن
 والصلح في الإنكار ممن يدعي بيع^(٢)، وللاخر إبراء وعي

الحجر :

منع لإنسان عن التصرف سمي بالحجر، بنوعين يفي
 حجر لحق غيره، كمفلس أو حق نفسه كطفل ومسي^(٣)
 من ضاق ماله عن الدين وحل وطالب الغريم فالحجر يحل
 يحجره الحاكم ثم يقسم بحصة الديون، وهو ملزم
 لا ينفذ الإقرار والتصرف في المال دون ذمة، فتنصف
 ويجب الحجر على الصبي وال مجنون، والسفيه، وهو قد شمل

(١) يشترط في الإبراء :

١- ألا يكون بلفظ صلح، بل بلفظ إبراء أو هبة مثلاً.

٢- وألا يكون بشرط شيء.

(٢) يجري عليه أحكام البيع بالنسبة إلى المدعي، وأما بالنسبة إلى المدعى عليه فهو إبراء وافتهاء وليس بيعاً في حقه.

(٣) أي : السفيه المبذر.

مالاً وذمّةً، بدونِ حاكمٍ^(١) ضمانٌ إتلافاتهم من لازم

الوكالة :

أن يستنيبَ جائز التصرفِ مَنْ مثلهُ فيما يصحُّ، ذا صفِ
وكالةً، بشرط إيجاب مع الـ قبولٍ، بالقول أو الفعل قُبِلَ
ومن له تصرفٌ في عمل فليتوكّل فيه أو يُوكّلِ
وعكسه بالعكس^(٢)، كالعقودِ وفسخها، كذاك في الحدودِ^(٣)
وهو أمينٌ، قوله في تلفٍ وعدم التفريط خذ مع حلفِ
وهكذا في ردّ عين إن وكّل تبرّعاً، وفي سواه ما قُبِلَ^(٤)

(١) فيه توضيح للفروق بين نوعي الحجر .

(٢) ويستثنى من الضابط بعض الصور . منها : جواز توكيل المرأة في طلاق نفسها أو غيرها، وتوكّل واجد الطول في قبول نكاح الأمة لمن تباح له ، وغني في قبول زكاة ، وفي قبول نكاح محرمه للأجنبي .

(٣) هذه أمثلة لما تصح فيه الوكالة ، كما هو واضح .

(٤) من القواعد الفقهية : كل أمين يقبل قوله في التلف وعدم التفريط مطلقاً . وكذا يقبل قوله في ردّ العين إن كان متبرعاً ، أما إذا أخذه وله فيه حظ فلا يقبل قوله في الردّ ، بل لا بدّ من البيّنة .

وأشرت إلى هذه القاعدة في منظومتي في القواعد الفقهية بقولي :

واقبل أميناً يدعي الردّ إذا لم يكُ قبضه لحظاً نافذاً
وأطلق القبول من أمينٍ في تلف العين مع اليمين
لأنه عاملٌ بالجميلٍ وما على المحسن من سبيلٍ

الشركة :

سَمَّ اجْتِمَاعاً فِي تَصَرُّفٍ أَوْ أَلِ
 أَي شَرَكَةِ الْعِنَانِ : وَالْقَرَاضِ^(٢) وَالِ
 أَمَّا الْعِنَانُ : فَاشْتِرَاكُ مِنْهُمَا
 جِزْءاً مُشَاعاً ، وَيَكُونُ الْعَمَلُ
 أَمَّا الْقَرَاضُ : فَهُوَ دَفْعُ مَا عُلِمَ
 مِنْ رِبْحِهِ جِزْءاً مُشَاعاً ؛ لَوْ خَسِرَ
 أَمَّا الْوَجُوهُ : فَاشْتِرَاكُ فِي الَّذِي
 فَيَعْمَلَانِ ، وَيَكُونُ الرِّبْحُ وَالِ
 وَشَرَكَةُ الْأَبْدَانِ : أَنْ يَشْتَرِكَا
 تَجُوزُ فِي كُلِّ الْمَبَاحِ مِنْ عَمَلٍ
 وَشَرَكَةُ التَّفْوِيضِ : أَنْ يَفْوِضَا
 مِنَ التَّصَرُّفَاتِ فِي الْمَالِ ، سِوَى

أَمْلَاكِ شَرَكَةٍ ، بِخَمْسَةِ عُقُلٍ^(١)
 وَجُوهٍ ، وَالْأَبْدَانِ ، وَالتَّفْوِيضِ قُلُ
 بِالنَّقْدِ مَعْلُوماً ، وَرِبْحٍ لَهُمَا
 عَلَى اشْتِرَاطٍ مِنْهُمَا ، فَيَقْبَلُ
 مِنْ مَالِهِ لِتَاجِرٍ ، وَيَسْتَلِمُ
 فَكُلُّهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ جُبْرَ
 يَشْتَرِيَانِ ذِمَّةً بِهَا احْتِذِي
 مِلْكُ عَلَى مَا اشْتَرَطَاهُ وَقَبْلُ
 فِي الْكَسْبِ وَالرِّبْحِ ، وَلَا يَشْتَبِكَا
 مِثْلُ اصْطِيَادٍ وَاحْتِطَابٍ مِنْ جَبَلٍ
 كُلُّ إِلَى الْآخَرِ مَا فِيهِ الرِّضَى
 مَا كَانَ نَادِراً كِلَارِثٍ إِنْ حَوَى

المساقاة والمزارعة :

دَفْعَ لِأَشْجَارٍ إِلَى مَنْ يَعْمَلُ
 فِيهَا بِجِزْءٍ شَاعٍ مِمَّا تَحْمِلُ

(١) أي : خمسة أنواع .

(٢) ويسمى مضاربة وضراباً ومقارضة .

يُسَمَّى مساقاةً، ودفع الأرض والبذر للزراع فيما يُرضي
من خارج الأرض له، مزارعة في شرط بذل بذرها منازعة^(١)

الإجارة :

عقد على منفعة مباحة بعوض لمدة قد بانَتْ
إجارةً، وشرطها أن يَعْرِفَا نفعاً وأجرأً، وحلالاً عُرِفَا
معرفةً العين، وكونُ العقد في منفعة من دُونِ جُزْءٍ متَلَفٍ^(٢)
وقدرةً التسليم، واحتواؤها منفعة، والملك^(٣) ذي شروطها
وهي تُرى من العقود اللازمة، لا فسخ حيث العين تبقى سالمة

فائدة:

العقد اللازم والجائز:

ما ليس فيه الفسخُ باختيارٍ يُسَمَّى بعقدٍ لازمٍ يقاري

(١) فظاهر المذهب اشتراط كون البذر من صاحب الأرض . نص عليه في رواية جماعة، واختاره عامة الأصحاب، ولكن الذي اختاره في الزاد عدم اشتراط ذلك، ونص عليه في رواية مهتأ، وصححه في المغني والشرح، واختاره شيخ الإسلام وغيره.

(٢) أي : فإن كانت المنفعة بإتلاف العين فلا تصح الإجارة، كإجارة الطعام للأكل، والشمع للإيقاد . فلا تصح .

(٣) أو الإذن من المالك .

كالبيع والتأجير والنكاح والرهن في الرهن^(١) والإصلاح
وغيره الجائز، كالوكالة وكُمساقاة وكالجمالة

السبق^(٢):

جاز السباق خالياً عن عوض من أحد الطرفين فيما قد رضي
من كُلِّ نافع، كبَيْنَ البشر وسُفن، ومثل رَمِي الحجر
ولا يجوز إن يكن بجُغل^(٣) إلا بسهم، إبل، وخيل
وشرطها: تعيينُ مَركوبَيْن تحديدُهُم مسافَةً، والعلمُ بالـ
جُغل، بلا شبه قمارٍ قد حُظِل^(٤)

الإعارة:

إباحة النفع بعين باقية بعد انتفاع، سَمَّها بالعارية
وشرطها: أهليَّةُ المُعِير تبرُّعاً، كذا المستعير

(١) أي: في حق الراهن، فهو لازم في حقه، لا فسخ له.

(٢) السبق: بفتح الباء عوض. وبسكونها: السباق.

(٣) أي: بعوض من أحد الطرفين لا يجوز إلا في الثلاثة المذكورة.

(٤) يحصل شبه القمار إذا كان العوض من الطرفين جميعاً. ففي هذه الحالة لا بد أن يكون معهما متسابق ثالث بلا جعل منه. يسمى محللاً، وذلك لثلا يكون السباق

شبه قمار.

وهي على الضمان مطلقاً^(١)، سوى ما كان من فعلٍ على إذن حوى
الغصب :

الغصبُ : الاستيلاء بالقهر على حقٍّ لغيره بلا حقٍّ جلا^(٢)
ويلزمُ الغاصِبَ ردُّ ما غصب مع الزيادات، وما به اكتسب
يضمن أجره، ونقصاً، تلفاً، وباطلٌ جميعُ ما تصرفاً
وحيث يخفى مالكٌ أو مُستحق فليتصدق عنه، إبراءً لحق^(٣)

الشفعة :

حقُّ شريكٍ أخذَ شِقْصَ انتقل بالعوض الماليّ ممّن ذا قَبْلُ
بالثمن المدفوع، شفعةٌ رُسْمٌ، جازتْ، وإسقاط بحيلةٍ حُرْمُ
شروطُها : كونُ النصيب ممكناً إفرازه - كالأرض - من دونِ عنا
وكونُها من الشريك، قد جرى تملكٌ قبل الذي الآن اشترى
وكونُها تجري على استعجالٍ وكونُ نقلٍ حصّةٍ بالمالِ
وكونُها في كُلِّ شِقْصٍ، بالثمن جميعه، من دونِ تأجيلٍ يعن

(١) أي : سواء كان التلف بتفريط أو تعدُّ، أم لا .

(٢) خرج به استيلاء الولي على مال اليتيم مثلاً، فلا يسمى غصباً .

(٣) أي فالتصدق عنه ينجيه من الإثم ويبرئ ذمته إن شاء الله .

ولم يقع تصرفٌ من مشتري بهبةٍ أو رهن^(١) أو وقفٍ حري

الوديعة :

توكيله في الحفظ مجَّاناً رُسمٌ وديعةٌ؛ تُسنُّ للذي عَلم

من نفسه القدرة والعدالة؛ وقس شروطها على الوكالة

ويلزم الحفظُ بحرز المثل وردُّها العجزه عن حَمْل

وهي أمانةٌ، فلا ضمانَ إن لم يتعدَّ، أو يُفرط ما ائتمِن

يُقبل قوله بردُّ أو تلف أو عدم التفريط فيها، إن حلف^(٢)

الجعالة :

جعلٌ لشيءٍ متموِّلٍ عقل لمن يُتمِّم عملاً، ولو جهل

في مدة معلومة، أولاً، رُسم جعالةً، جوازها ممَّا عَلم

كحبس مارقٍ وردَّ أبقٍ ورقبي ضائقي وسغي سابق^(٣)

وكونها من جائز التصرف شرطٌ، وكونُ المالِ من مُعرَّف^(٤)

(١) سقوط الشفعة إذا تصرف المشتري بالرهن هو أحد وجهين، وهو المذكور في الزاد.

والذي في الإقناع أنها لا تسقط بالرهن.

(٢) كما تقدم في الوكالة أن الأمين يقبل قوله في التلف مطلقاً، وفي الرد إن كان قبضه

تبرعاً وإحساناً، أي بدون فائدة يأخذها، والمودع كذلك.

(٣) أي: السابق في المسابقة.

(٤) أي: كون الجعل معلوماً.

لا العلم بالمدة أو بالعمل؛ وجاز فسخ منهما، فليعدل^(١)

إحياء الموات :

أرض خلت عن اختصاصات وعن ملك لمعصوم موات؛ فاعلمن
من يُخي أرضاً يملكها مكملًا لا ظاهر المعدن كالملح، فلا
وجاز للإمام إقطاع لمن يحيي مواتاً، وحمى مرعى أمين^(٢)

اللقطة :

مالاً أو المختص حيث ضاعاً عن ربّه: لُقْطَةٌ^(٣)؛ وشاعاً -
تسمية بضالة إن كان من بهيمة، والحكم فيها قد زكن:
يملك لا قط بلا تعريف ما هان عرفاً، كعصاً، رغيف
وحوان من سباع امتنع - كجمل - فأخذه قد امتنع^(٤)
وغيره جاز التقاط إن أمن من نفسه عليه، فهو مؤتمن

(١) أي: إذا فسخ الجاعل بعد الشروع في العمل فعليه أجره مثله، وإذا فسخ العامل فلا شيء له.

(٢) أي: إذا أمن من الإضرار بالناس فللإمام فرض حمى لرعي دواب الزكاة والجهاد ونحو ذلك.

(٣) تسمى لُقْطَةٌ وَلُقْطَاةٌ.

(٤) امتنع في الشطر الأول بمعنى: يقوى ويغلب، وفي الثاني بمعنى: يحرم ففي الكلام جناس تام.

يلزمه التعريفُ حولاً، فَحَصَلَ مِلْكٌ لَهُ، لَكِنْ ضَمَانٌ لَمْ يَزُلْ^(١)

اللقيط :

طفلٌ يُرَى منبُوذاً أو مُضاعاً مجهول رِقٍ، نَسَبٍ، يُراعى
فَهُوَ لَقِيطٌ، أَخَذَهُ مُحْتَمٌ كَفَايَةً، وَذَاكَ حَرٌّ مُسْلِمٌ
وَيَلْحَقُ اللَّقِيطُ بِالْمُقَرَّبِ بِهِ، إِنْ كَانَ مَمْكُناً^(٢)، وَذَا فِي نَسَبِهِ^(٣)

الوقف :

الوقف : تحبيسٌ لأصلٍ ثُمَّ تَسَدُّ بَيْلٌ لِنَفْعِهِ عَلَى بَرٍّ يُحَسُّ
يَصَحُّ بِالْقَوْلِ وَبِالْفِعْلِ، كَانَ يَقُولُ : حَبَسْتُ، وَقَفْتُ، أَوْ أَدْنَى -
لِلدَّفْنِ فِي أَرْضٍ، وَشَرَطُ أَنْ يَقَعَ مَعْيِنًا، وَنَفْعُهُ لَا يَنْقَطِعُ
مَعَ الْبَقَاءِ، وَعَلَى بَرٍّ عُلِمَ مِنْ دُونِ تَعْلِيْقٍ وَتَوْقِيتٍ وَسِمَ
لَا فُسْخٌ فِي وَقْفٍ، كَذَا تَبَايَعُ إِلَّا إِذَا تَعَطَّلَتْ مَنَافِعُ^(٤)

(١) أي : يدخل في ملكه من غير اختيار كالإرث . ولكن بشرط الضمان إذا جاء صاحبها يوماً من الأيام، فيضمن تلفها ونقصها . أما قبل الحول فلا ضمان عليه لأنها أمانة بيده .

(٢) بأن يكون عمره صالحاً للأبوة .

(٣) أي : يلحقه في النسب لا في الدين إن كان الملحق كافراً، لأنه حكم بإسلام اللقيط بالالتقاط، فلا يتنفي بالإلحاق .

(٤) فالمذهب أنه يصح بيع الوقف إذا تعطلت منافعه، ويصرف ثمنه في مثله، حتى ولو كان الوقف مسجداً .

الهبة والعطية :

تبرُّعُ بالمال بالتمليك في حياته، لهبةٌ فعرفَ
 وكونُها من جائز التصرف وعلمُه بالمال من شرط قُفي
 تصحّ بالإيجاب قولاً أو عملاً بِقبضِها تلزم، فالفسخ حُطل
 ويجب التعديل في العطاء لوُلِدِه كالإرث، لا السواء^(١)
 ولأب - لا غيره - الرجوعُ في عطائه، وأخذُ مالٍ يكتفي
 من دون إضرارٍ، وحيث لم يكن في مرضِ الموت^(٢)؛ ويُعفى إن يَدِن^(٣)

عطية المريض :

ومن يُصِبهُ مرضٌ مخوف أو كانَ حربٌ حولَه صُفوف
 فلمْ يَجْز تبرُّعُ لمن يرث ولا لغيرِ زائدٍ على ثلث
 مثل وصيّة، ولكن فارقَتْ إِيَّاه في أربعة، كما أتت:
 يُعتَبَرُ الترتيبُ في العطية، لا رجَعُ فيها بعد ما قد تَمَّتِ،
 واعتُبرَ القبولُ حين ما تَقَعَ، والمِلْكُ أيضاً عند ذاك فانتفع

(١) أي: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا يسوّى بين الذكر والأنثى.

(٢) أي: مرض موت الوالد أو الولد؛ لأنه إذا كان أحدهما في مرض الموت فقد تعلق بماله حق الورثة.

(٣) يعني: لا يجوز للولد أن يطالب الوالد بالدين الذي عليه له، بل له أن يأخذه من التركة.

أما الوصية فليست مثلها في هذه الأمور، فأحذر جهلها

الوصية :

الأمر بالتصرّف الماليّ، أو تصرّف بعد المماتٍ قد رأوا
وصيةً، تُسنّ للذي ترك خيراً^(١)، وأولى : خمس ما قد امتلك
ولم تجز لوارث قطّ، ولا للغير فوق ثلث إن حظلاً^(٢)
فإن يُجيزوا صحّ مطلقاً، كذا ذإن لم يكن من وارث فنقذا^(٣)
تصحّ من مكلفٍ رشيدٍ ومن صبيٍّ عاقلٍ سديد
لكلّ من جاز له التملُّك ولرقيقٍ بمشاعٍ يملك
كذا الحمل، شرطه : أن يوجد من قبلها، فاحسب له إن وُلداً^(٤)
بالمال، موجوداً ومعدوماً، وما يباح نفعه - ككَلْبٍ - فافهما

(١) وهو المال الكثير عرفاً.

(٢) أي : إن منع الوارث ذلك .

(٣) أي : إن لم يوجد وارث تصح الوصية بكلّ ماله .

(٤) ويتحقق وجود الحمل قبل الوصية بأن تضعه لأقلّ من ستة أشهر من الوصية إن كانت ذات زوج حاضر، ولأقلّ من أربع سنين إن لم تكن كذلك . وذلك اعتباراً لأقلّ مدة الحمل وأكثرها .

وإلى هذا الإشارة في النظم : « فاحسب له إن وُلداً » .

وبنصيب وارث معيّن أو مبهم^(١)، فبالحساب عيّن شرط وصيّ: أن يكون مُسلمًا مكلّفًا عدلاً رشيداً، فاعلماً

العتق والكتابة، وأمّ الولد :

تحرير إنسان من الرقّ رُسِمَ عِتْقاً، وسُنَ عتق ذي كسبٍ عِلِمَ وصحّ تنجيزاً وتعليقاً، وإن أما الكتابة: فبيع سيّد مؤجّل في ذمّة العبد، وذو وإن تلد أمة شخص منه ما هذي بأمّ ولدٍ، فتَغَتَّقُ بَموته من رأس مالٍ تَثِقُ^(٤) عِتْقاً، وسُنَ عتق ذي كسبٍ عِلِمَ كان بموتٍ فبتدبير زكّن^(٢) عبداً لنفسه بمالٍ مُرَصَّدٍ تسنّ إن كان لخيرٍ يحتذي^(٣) قد بان فيه خلق إنسان، سيما بموته من رأس مالٍ تَثِقُ^(٤)



(١) نصيب الوارث المعين كنصيب أحد أبنائه . والمبهم كنصيب وارث من ورثته، فيعطى الأقل ؛ لأنه المتيقّن .

(٢) أي : إن كان التعليق بالموت يسمّى تدبيراً، والعبد يسمى مدبّراً . كأن يقول السيد : إن أنا متُّ فأنت حرّ . ويعتبر التدبير من الوصية .

(٣) أي : إن كان في العبد خير وصلاحية .

(٤) يعني أن أم الولد تعتق من رأس المال لا من الثلث ، فليست كالمدبّر بهذا الاعتبار

كتاب النكاح

عقدٌ على منفعة استمتاع بلفظ «إنكاح» - به تُراعى -
 حدّ النكاح، وهو سُنّة، وقد يلزم أو يحرم حسب ما قصد
 دِيْنَةٌ، بكرًا، ولودًا هكذا ذات جمال، أجنبيّةٌ خُذا
 وجاز أن ينظر من مخطوبةٍ ما كان ظاهرًا^(١)، بدونِ خَلوة
 أركانُه: الزوجان والإيجابُ والـ قبولُ، ثمّ المهر واجبا نقل
 شروطُه: تعيين زوجين، رَضَى، والشاهدين، ووليّ مرتضى
 وكونُه^(٢) مكلّفًا، حرًّا، ذَكَرَ وراشدًا، عدلاً شروطاً قد ذكر
 كذا اتفاق الدين، إلا مسلماً لأمةٍ كافرةٍ، وحَاكِماً
 أبٌ، وصيُّه، فجَدٌّ، فابنُها ثمّ بنوه، فأخٌ، وليُّها
 يُقدّم الشقيق، فالذي لأبٍ ثمّ بنوهم، ثمّ عمٌّ مقترب^(٣)
 ثمّ بنوه، ثمّ باقي العصبه، فقدم السلطان ثمّ نائبه

(١) كوجه وكفٍ وقدم.

(٢) أي: كون الولي. ولفظ «ذكر» بالنصب، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وكذلك نظائره.

(٣) أي: الشقيق ثم لأب.

وكون كُلِّ شاهدٍ عدلاً، ذَكَرُ، مَكْلُفًا، ذا السمع والنطق اعتُبر

المحرّمات :

تحرّمُ أمّ، جدّة، وبنْتُ وبنْتُها، بنت ابنه، والأخت
وبنْتُها، بنات إخوة، كذا الـ جميعهنّ من رضاع^(١)، فليقس،
والمنع بين المتلاعنين دَسَ حلائل الآباء والأبنا وأمّ
زوجَتِه، كُلٌّ مِنَ العقدِ حرّمَ وحرّمت ربيبة إذا دخل
بأمّها، وجمع أختين حُظِلَ والجمع بينها وبين عمّة
زوجة حتى تتوب، مُخرِمة أو بين خالة^(٢)، ومن في عدّة
لحلّها، وأمة مُحرّمة وإلا لعاجزٍ عن المهرِ وعن
تملُّكٍ لأمةٍ، والخوفُ عَن

الشروط في النكاح :

الشرط في صلب النكاح ينقسم لمفسدٍ، وفاسدٍ، ومنحتم^(٣)
فالأول : الشغار، والتحليل، أو تعليقه، أو شرط مدّة رأوا^(٤)

(١) والتحريم بالرضاع كالتحريم بالنسب . وحتى في المصاهرة .

(٢) كل من ذكر نسباً ورضاعاً .

(٣) أي : صحيح يلزم الوفاء به .

(٤) نكاح الشغار : أن يزوج موليته على أن يزوجه الآخر موليته ولا مهر بينهما . =

والثان: كاشتراطه الخياراً أو مثل: لا إنفاق، لا إمهارة
ثالثها: كشرط دارٍ أو بلدٍ أو كونها بكرًا، وإرضاع الولد

نكاح الكفار :

صحَّ نكاح كافرٍ حيثُ يرى صحته في دينه، وقد جرى
قبل ترافع إلينا، فاحكم له بكلِّ حكمنا^(١)، وأحكم

الصداق، والوليمة، وعشرة النساء :

العوض الذي به النكاح تم يُسمى صداقاً، ذكَّره فيه أتم
وحيثُ يلغى، أو يُسمى وبطل فمهر مثلها لزوماً قد جعل
وكل ما يصح كونه ثمن^(٢) أو أجره، صحَّ به وإن وهن^(٣)

= فالنكاحان باطلان، فإن سمي لكل منهما مهر يصح النكاحان، أو لإحدهما صح
نكاحها. هذا المذهب.

والتحليل: أي نكاح المحلل، وهو نكاح المطلقة ثلاثاً لتحليلها للزوج الأول، فهو
باطل، سواء شرط في العقد أو نوى ذلك بدون شرط.

والتعليق: كأن تقول زوجتكها إن رضي فلان، أو إن جاء رأس الشهر الفلاني. فهذا لا يصح.
وشرط المدة: هو نكاح المتعة. لا يصح.

(١) أي يجري عليه ما يجري على نكاح المسلمين، كالطلاق والخلع والفسخ والظهار
وغيرها من الأحكام إذا ترافعوا إلينا.

(٢) ثمن: خبر لكون. وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. وقد سبق نظائر ذلك.

(٣) أي: وإن كان شيئاً يسيراً.

تَمْلِكُهُ بِالْعَقْدِ، وَالنِّصْفُ رَجَعٌ إِلَيْهِ بِالْفِرَاقِ مِنْهُ إِنْ يَقَعُ -
 قَبْلَ الدَّخُولِ^(١)، وَبِهِ قَدْ اسْتَقَرَّ جَمِيعُهُ، كَذَا بِمَوْتِ يَسْتَقَرُّ
 وَالْفَسْخُ مِنْهَا قَبْلَ خُلُوةٍ نَفَى صِدَاقُهَا، لَا بَعْدَهَا فَمَا انْتَفَى
 وَحَيْثُ لَمْ يَسْمَ ثُمَّ طَلَّقَا قَبْلَ الدَّخُولِ، مَتَعَةً ذَا حَقَّقَا
 وَلِيْمَةً: طَعَامَ عَرَسٍ تُسْتَحَبُّ، إِبَاجَةً لَهَا لِأَوَّلِ^(٢) تَجِبُ
 وَتَلْزِمُ الزَّوْجَيْنِ حَسَنُ عِشْرَةٍ وَقَسْمُهُ لِهَنْ بِالسَّوِيَّةِ
 وَإِنْ تَرَ النِّشْوَزَ مِنْهَا فَانْصَحِ فَالْهَجْرُ^(٣)، فَالضَّرْبُ، وَلَا تُبْرِحِ

الخلع :

فَرَّقْتَهُ لَزَوْجَةٍ بِعَوَضٍ بِلَفْظَةٍ مَخْصُوصَةٍ خَلْعاً قُضِيَ
 وَجَازَ بِذَلِكَ عَوَضٌ مِمَّنْ يَصَحُّ تَبَرُّعٌ مِنْهُ، وَإِلَّا لَمْ يُبَاحْ
 وَإِنْ يَقَعُ بِلَفْظَةِ الطَّلَاقِ فَطَلَقٌ بَائِنَةٌ الْفِرَاقُ^(٤)

(١) يعني: الرطء، أو الخلوة.

(٢) أي: لليوم الأول، فالإجابة واجبة، لكن بشرطين: أن يعينه بالدعوة، وأن لا يكون هناك منكر لا يمكنه إزالته.

(٣) أي: هجر المضجع.

(٤) أي: بينونة صغرى، بمعنى أنه لا رجعة له في العدة، بل يمكن أن ينكحها بعقد جديد، بلا شرط أن تنكح زوجاً غيره. فالمذهب: أن الخلع بلفظ الطلاق طلاق ينقص العدد.

أو غيرها: فالفسخ: ثم قد حُظِلَ رجعتها إلا بعقدٍ مستقل

الطلاق :

وسمَّ حلَّ عُقْدَةِ النِّكَاحِ أو بعضها: الطلاق، من مُباح يصحَّ من زوجٍ مكلفٍ، كذا مميّز يعقل والذي هذى^(١) تعمّداً، كذا بجذٍّ ولَعِبَ أو مكرهٍ بالحقِّ أو من قد غَضِبَ^(٢)

السُّنَّةُ والبدعة في الطلاق :

طلاقه واحدة في الطهرِ من قبلِ ميسرٍ فيه سنةٌ زَكِنُ طلاقه في الحيض أو طهرٍ دخل فيه، أو الثلاثَ بدعةٌ جُعِلَ^(٣) صحَّ بحرمةٍ، وسُنَّ الرجعةُ فيه، وليست سنةٌ أو بدعةٌ - في حاملٍ، آيسةٍ، صغيرةٍ وغير مدخولٍ بها الكبيرة ويملكُ الحرُّ - ولو بعضاً - ثلاثاً، والرقيقُ طلقَتين مُكْمَلاً

الصريح والكناية :

صريحه: «الطلاق»، والمشتق وغيره كناية بها يقع منه، فلانِيَّةٌ تُستَحَقُّ بشرط نيّة الطلاق، فاستمع:

(١) أي: السكران.

(٢) يعني: غضباً بقي معه شعوره.

(٣) فالبدعي يكون إما بالزمن، أو بالعدد.

ظاهرة: ما دلّ للبينونة كـ «بائن»، «بريّة»، «مبتوتة»
 وغيرها خفية: كاعتزلي واستبرئي، تجرّعي، ولست لي^(١)
 ويقع الثلاث بالظاهرة وما نوى - لا غير - في الخفية
 يصحّ تعليقاً بما لم يستحل^(٢) وهكذا استثناء نصف فأقل^(٣)
 ويُقبل التأويل بالذي احتمل في قوله، إلا إذا ظلماً حمل^(٤)

الرجعة :

إعادة الطالق غير البائن لعلقة الزواج ذي التعاؤن
 من دون عقد، سمّها بالرجعة تصحّ إن كانت زمان عدّة
 ومن مطلق بدون ما عوّض ولم يكمل عدداً له فرض
 لزوجته حلّت بعقد صحيحا بنحو: راجعت، بوطاء سميحاً^(٥)
 ومن يطلّق الثلاث لم تحل إلى نكاح غيره، ثم حصل -

(١) فالكنية قسمان : ظاهرة وخفية . وحكمهما كما في البيت التالي .

(٢) أي : التعليق بأمر ممكن .

(٣) فلو قال : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة وقع طلقتان .

أو قال : إلا ثلاثاً أو إلا اثنتين وقع الثلاث لعدم صحة الاستثناء .

(٤) المراد بالتأويل هنا : أن يريد باللفظ معنى محتملاً مخالفاً للظاهر ، فهذا ينفعه في الطلاق وغيره ، إلا إذا كان ظالماً ، فلا ينفعه ، بل يحكم بما دلّ عليه ظاهر كلامه .

(٥) يعني : تحصل الرجعة بالوطء ، فهذه رجعة بالفعل ، وقد ذكر في الأبيات حدّ الرجعة وشروطها ، فليتبّه .

وطء، طلاق، وانقضاء عدة^(١) منه^(١)، فليأول من ذا حلت

الإيلاء :

وسمّ إيلاء لكل حلفة بالله ترك وطئه للزوجة

أكثر من أربعة الأشهر، ذا من كل من صحّ الطلاق نفذا

فإن يطا فيها يكفر، واغتفر أو بعدها فقد أصاب وأبر

فإن أبى يؤمر بتطليقي، وإن يمنع يفرّق حاكم كما يعن^(٢)

الظهار :

تشبيهه لزوجة أو عضوها بكل من تحرم أو ببعضها

يسمى ظهاراً - إنها من ظلم -^(٣) كـ «أنت مني مثل ظهر أمي»

يصح من زوج، ولو معلقاً، منجزاً، موقتاً أو مطلقاً

فمن يرد وطءاً يكفر أولاً عتقاً، فصوماً، فطعاماً مكّلاً

اللعان :

تسمى شهادات مؤكّداً بحلفات، ثم مقرونات -

(١) أي : من الزوج الثاني .

(٢) أي : كما يظهر له من طلبة واحدة فأكثر ، أو فسخ .

(٣) لكونه منكراً من القول وزوراً . ولذلك عدّه العلماء من الكبائر .

بلعنةٍ وغضبِ الله، جَرَتْ من بين زوجين، لعاناً؛ إذ حَوَتْ^(١)
يصح من زوج إذا ما قَذَفَا لزوجة أي بالزنى مقتَرَفَا^(٢)
وهي كبيرةٌ كذا مكْلَفَة بعربيّ اللفظ حيثُ عَرَفَه^(٣)
أربعَ مراتٍ يقولُ: أشهد بالله: إنّ زوجتي - يُحَدِّدُ -
لقد زنت، وخامساً بها وجَبُ: عليه لعنُ الله إن كان كَذَبُ
تشهد تدرأ العذاب منها بالله أربعاً: كذوبٌ عنها
فيما رماها، خامساً قد أَفْصَحَتْ بغضبِ الله لَهَا إن كَذَبَتْ
يُسْقِطُ حدَّ القذف عنه، وانتفى نسبة ذاك الطفل إن كان نفى
ولم يُقَرَّ، أو يُسَرَّ منه^(٤) والـ فراق منهما بتأبيدٍ حَصَلُ

العدة :

تربُّصٌ في زمنٍ محدّدٍ شرعاً على فراق زوج، حدّد
بذلك العدة، وهي تلزم لكلِّ فرقة، كما ستعلمُ
تعتد للموتِ على الإطلاق، وغيره: كالفسخ والطلاق

(١) أي: فسميت باللعان؛ لأنها اشتملت على اللعن.

(٢) «مقتَرَفَا» حال من الزنى، يعني الزنى الذي يوجب الحدّ، بأن يكون عن عمد.

(٣) أي: يشترط كون اللفظ بالعربية إن كان عارفاً بها.

(٤) فإذا أقرّ به مرة أو سرّ به حين بُشِّرَ به فلا يسعه نفيه.

إن كان بعد وطئه أو خلوة مع قدرة عليه عُمرًا^(١)، أثبت
أنواع العدة :

عدة ذات الحمل : وضع الحمل جميعه ، ذا عِدَّة في كُلِّ^(٢)
ومن تُوفي زوجها فالعدة أربعة الأشهر ، ثم عشرة^(٣)
لغير حامل ، من الحُرَّات ، وأمة بنصف ذاك تأتي^(٤)
عدة فرقة بلاممات ثلاثة الأقراء كاملات -^(٥)
لذات أقراء من الحُرَّات ، لأمة قرءان ، أمَّا اللاتي -
يُسنن ، أو ما حضن فالثلاثة الـ أشهر ، والشهران للإمات نُقل
ولارتفاع الحيض دون ما عليم بسبب ، فالحول كاملاً تُتم^(٦)
وأمة تنقص شهراً ، والتي تعلم ذاك لم تنزل في العدة
وامرأة المفقود منذ أن حُكم بموته تعتد كالمتوت حتم

(١) بأن يكون الزوج ابن عشر فأكثر .

(٢) أي : في كل فرقة .

(٣) أي : عشرة أيام .

(٤) أي فعدة الوفاة بالنسبة إليها : شهران وخمسة أيام . أما الحامل فبوضع الحمل مطلقاً .

(٥) القرء بمعنى الحيض على المذهب .

(٦) تسعة أشهر ؛ لأنها غالب مدة الحمل ، ثم ثلاثة أشهر لأنها عدة الآيسات .

الإحداد :

ترك دواعي الوطء - كالطيب - رُسم إحدادها، في عدة الموت لزم
وتلزم العدة ذي في المنزل إلا لنحو الخوف، فلتنتقل
وجاز إحداد لبائن من الـ حي، وليس سنة كذا نُقل

الرضاع :

مص صبيّ دون حولين اللبن ثاب من الحمل، رضاعاً قد زُكن
كذاك بالوجور أو سعوط^(١)، وكونه خمساً من الشروط^(٢)
صار الرضيع طفلها في الحرمة ونظير، لا الإرث أو في نفقة

النفقة :

كفاية لمن يمون من أكل وكسوة ومسكن وما جُعِلَ -
تابعها: نفقة؛ حتم على زوج لزوجية على عرف جلاً
إلا لناشر، وبائن بلا حمل، ومن في سفر لها^(٣)، فلا

(١) الوجور: الصب في الفم حتى ينزل إلى الجوف، والسعوط: إدخاله من طريق الأنف.

(٢) وذلك بأن يمتص الصبي ثم يقطعه - لغير تنفس أو انتقال من ثدي إلى آخر - ثم إذا عاد فهما رضعتان. أما إذا قطع لتنفس أو انتقال إلى ثدي آخر فهما رضعة واحدة.

(٣) أي: من سافرت لحاجتها ولو مع إذنه.

وهكذا تلزم للأصول والد فروع مطلقاً، وللقن أنزل
وللقريب إن يرثه المنفق مع فقرهم، كذا غنى من يُنفق^(١)

الحضانة :

حضانة : تربية الصغار أو نحوهم والحفظ عن أضرار
للأم ثم أمها وإن علت ثم أب، فأمه كذا أتت
فالجدة، ثم أمه، فأخت فالأخت للأب، فخالات كذا^(٢)
خالات أم، ثم خالات أب ثممة عمات أبيه، رتب^(٤)
بنات إخوة، بنات أخوا بنات عمات أبيه بالمستوى^(٥)
بنات أعمام أبيه، بعدهن بنات عمات أبيه يحتضن
وترتيبهم، ثم لذي رحم تلا وبعد : باقي عصباته على
وبعد : فالحاكم، ورفضها عن ال فاسق والكفر، ومن رقاً حمل

(١) هذه شرط لوجوب نفقة القريب، أي أن يكون المنفق وارثاً للمنفق عليه، وأن يكون غنياً، وأن يكون المنفق عليه محتاجاً.

(٢) أي : خالة لأبوين، ثم خالة لأم، ثم خالة لأب.

(٣) العمة الشقيقة، ثم لأم، ثم لأب.

(٤) أي : كالسابقة، الشقيقة، ثم لأم، ثم لأب.

(٥) أي : على الترتيب السابق : بنت العم الشقيق، ثم لأم، ثم لأب.

وذاة زوج أجنبى^(١)، ثم فى سبع سنى الغلام خيرة تفى
والوالد الأحق بالأنثى إذا كانت لسبع، حافظاً دون أذى^(٢)

* * *

(١) أي: أجنبى عن المحضون.

(٢) أي: فتكون البنت إذا بلغت سبع سنين عند أبيها؛ لأنه أحفظ لها وهو وليها، حتى يسلمها إلى الزوج. لكن إذا كان الأب عاجزاً عن حفظها والأم قادرة قدمت الأم.

كتاب الجنایات

الجنایة وأقسامها :

وهي : تعدّيه على جسمٍ بما
لِلْعَمَد، شبه العمدِ ثم الخطأ،
فقصدُ عدوانٍ على المعصوم من
كالطعن والإلقاء من فوق، وفي
وشبهه : قصد جنایة بما
كالضرب سوطاً أو عصاً صغيرة
وخطأ : فعلٌ لما يَجُوزُ^(٤)
عن قصده، فيهلك المعضوما
وعمدُ مجنونٍ، صبيٌّ يعتبر
يوجبُ مالا أو قصاصاً، قسماً -
يختصّ بالعمد القصاصُ ؛ فانتأ^(١)
شيءٌ يؤدّي للردّ^(٢) عمدًا زكّن
نارٍ، وماءٍ، وكسحرٍ مُتْلِف
لم تُفْضِ للقتل، بلا جرح^(٣)، سيما
فمات، حتى صارت الخطيرة
من مُهلكٍ، لكنّه يَجُوزُ^(٥) -
كرمي صيدٍ يقتل المرحوما
من خطأ، ففيه ما فيه استقر

(١) أي : ابتعد عن الجنایة .

(٢) أي : الهلاك .

(٣) أما لو جرح فهو عمدٌ ؛ لأن الجرح غالباً يؤدّي إلى الهلاك .

(٤) أي : يحلّ فعله .

(٥) أي : يتعدّى ، ففي البيت جناس تام .

شروط وجوب القصاص واستيفائه :

شروطُ إيجاب القصاص : عصمةُ الـ	مقتول ^(١) ، والتكليف للذي قَتَلَ
وكونُهُ مكافئاً ^(٢) ، ولم تكن	لقاتلٍ ولادةً، ولم تبين -
وراثَةُ القاتل من بعض دمه ^(٣)	فاعلم وجود شرطه من عَدَمه
وشرط الاستيفاء كون المستحق	مكلفاً، وكلّهم قد اتفق -
على القصاص، ووجودُ الأمن	من التعدي للذي لم يَجْنِ
يُخَيَّر الوليُّ بين قَوْدٍ	والعفوِ مَجَّاناً، أو الجاني يدي ^(٤)

جناية الأطراف والجراح :

وقودٌ في الجرح والأعضاء،	كالنفس في الشروط واستيفاء
فإن يكن في العضوِ فاشروطُ عادلا :	الأمن من حَيْفٍ وأن يُماثِلا
اسماً وموضعاً وأن يستويا	في صحةٍ وفي كَمَالٍ، فاعنِيا
أمّا القصاصُ في الجراح فأجلُ	إذا الجراح للعظام قد وصل ^(٥)

(١) بأن لا يكون مهدر الدم .

(٢) بأن يساويه في الدين والحرية والرق .

(٣) مثال إرث القاتل بعض دمه : شخص قتل أخا زوجته، فورثته الزوجة لأنها أخته، ثم ماتت الزوجة فورثها القاتل، فلا قصاص .

(٤) أي : يعطي الدية .

(٥) أما إذا لم يصل إلى العظم فلا قصاص فيه ؛ لأنه لا يؤمن من الحيف، بل فيه =

الديات :

مالٌ لمجنِّي عليه^(١) أعطيه على جناية يُسمَّى بالدية
دية حرٍّ مسلمٍ فقدَّر بمائةٍ من البعير، واختر
لألفٍ مثقالٍ أو اثني عشرَ ألفاً من الدرهم، أو خُذ بقراً
أني مائتي رأسٍ، أو ألفي شاةٍ^(٢)، فهذه الأصول للديات
ودية الحرِّ الكتابي^(٣) نصفُ ما في دية المسلم، فاحسب واحكما
ولمَجُوسِيٍّ ونحوِه احكُم فهي ثمانمائة من درهم
دية نسوةٍ لكلٍّ من ذُكر بالنصف ممَّا للذكور قد أُقرَّ^(٤)
ديةً عبدٍ قيمةً، وإن علث، ودية الجنين غُرَّةً^(٥) أتت

= الحكومة، وكذا إذا تجاوز حتى كسر العظم.

(١) أو لوليته.

(٢) أو ألفي شاة: يقرأ بفتح الواو وإسقاط الهمزة من (ألفي) للضرورة.

(٣) بتخفيف الباء - للضرورة.

(٤) لكن تستوي دية الرجل والمرأة إلى أن تبلغ الثلث، فتنتصف دية المرأة. هذا المذهب، مثلاً: في أصبع واحدة عشرة أبعر، وفي اثنتين عشرون، وفي الثلاث ثلاثون للرجل والمرأة سواء، وفي أربع أصابع من المرأة عشرون، نصف دية الرجل؛ لأنها أكثر من الثلث.

(٥) الغرة: عبد أو أمة يقدر بخمس من الإبل، يرثها ورثة الجنين.

دية الأعضاء والمنافع :

ما كان للإنسان منه واحد كالأنف فالدية^(١) فيه وارد ومابه شيئان : كالعينين والنصف في إحداهما؛ كذا تجب ودية تكمّل في الأُجفانِ تكمّل في أصابع اليدين لأصبعٍ عُشرٌ؛ وكلُّ أنمله إلا من إبهام، فنصف العُشرِ وديةٌ في كُلِّ حِسٍّ تستقر، والحكمُ في مشيٍّ، ونطقيٍّ، عَقْلٍ وشعرٍ رأسٍ، لحيةٍ، أهدابٍ

كالأنف فالدية^(١) فيه وارد وفيهما الدية دون مَينٍ في المنخرين ثلثاها، فاحتسب^(٢) والرُّبُعُ في الواحدِ منها الفاني أيضاً، وفي أصابع الرجلين بثلاث العُشرِ قضاوا مُعدَّله كدية السنِّ، عليه تجري السمع، والشمُّ، وذوقٍ وبَصَرُ إمساكِ أحداثٍ، نكاحٍ، أَكْلِ وشعرٍ حاجبين، بالإيجاب^(٣)

الشجاج والكسور :

الشَّجُّ : جرح الرأس والوجه يُرى عَشْرَةَ أنواع، بترتيبٍ جَرَى

(١) أي : الدية الكاملة .

(٢) لأن طرف الأنف ثلاثة أجزاء : المنخران، وحاجز بينهما، ففي كل منها ثلث الدية .
ففي المنخرين ثلثاها .

(٣) أي : بإيجاب الدية الكاملة في كل ممّا ذُكر .

حارصة، بازلة، باضعة^(١) تلاحم، سمحاقها، ذي الخمسة^(١)
 فيها حكومة، بلا نصاب، كغير شج، فاجر بالحساب
 موضحة، هاشمة، منقله مأمومة، دامغة ذي مكملة^(٢)
 دياتها رتب، بخمس، عشر، خمسة عشر إيلاً؛ وأجر-
 في الباقيين ثلثاً من دية، واحكم به أيضاً لذي جائفة^(٣)
 في الضلع والترقوة البعير خذ، واثنين في ذراع أو ساق، فخذ

العاقلة وما تحمله وما لا تحمله :

عاقلة الإنسان : كل عصبه بالنفس^(٤)، تحمل الذي قد أوجبه

(١) الحارصة : هي التي تحرص الجلد أي تشقه ولا تدميه .

البازلة : هي الدامية التي يسيل منها الدم اليسير .

الباضعة : هي التي تبضع اللحم ، أي تشقه بعد الجلد .

الملاحمة : هي الغائصة في اللحم .

السمحاق : هي التي بينها وبين العظم قشرة رقيقة . أي : الجراحة الواصلة إلى ذلك .

(٢) الموضحة : هي ما توضح العظم ولا تكسره .

الهاشمة : هي التي توضح العظم وتكسره .

المنقلة : هي ما توضح العظم وتكسره وتنقله .

المأمومة : هي التي تصل جلدة الدماغ التي تسمى الآمة ، وأم الدماغ .

الدامغة : هي التي تخرق جلدة الدماغ .

(٣) الجائفة : التي تصل إلى باطن الجوف .

(٤) وهم : ما عدا الزوج والأخ لأم من الورثة الرجال ، والمعتقة .

لا العمد، والعبد^(١)، ولا صلحاً، ولا إل إقرار^(٢)، أو ما كان عن ثلث نزل

الكفارة :

وكل من يقتل نفساً تحترم بخطأ أو شبه عمد : تنحتم -
كفارة بالعتق فالصيام - مثل الظهار^(٣) - دون ما إطعام

القسامة :

وسم أيماً مكررات في قتل معصوم^(٤) - على ما يأتي -
قسامة، من شرطها لوث بدا^(٥) وكون مدعى عليه واحداً،
تعيينه، وكونه مكلفاً، إمكان قتله، كذا أن يوصفا^(٦)
مع اتفاق كل وارث على دعوى، وكون البعض منهم رجلاً^(٧)
فيخلف الرجال منهم أولاً خمسين حلفة على من قتل

(١) فلا تحمل العاقلة قيمة العبد المجني عليه .

(٢) بأن يقرّ الجاني على الجناية وتنكرها العاقلة ، فلا تحملها .

(٣) أي : صيام شهرين متتابعين .

(٤) أي : في دعوى قتله .

(٥) اللوث : العداوة الظاهرة ، كالقبائل التي يطلب بعضها بعضاً ثاراً .

(٦) أي : أن يوصف القتل في الدعوى .

(٧) يعني : أن يكون الورثة كلهم أو بعضهم رجالاً ، بأن لا يكونوا كلهم نساء .

فِيَسْتَحِقُّ دَمَهُ الْوُرَاثُ ، وَحَيْثُ إِنَّ كُلَّهُمْ إِنْكَ
 أَوْ نَكَلَ الرِّجَالُ فَالْيَمِينَا لِمَدْعَى عَلَيْهِ دَغْ خَمْسِينَا
 وَإِنْ يَكُنْ نُكُولُهُ أَيضاً فِدِي قَتِيلُهُمْ مِنْ بَيْتِ مَالٍ وَاقْتُدِي

كتاب الحدود

الحَد :

عقوبة قد قدر شرعاً على معصية للردع، حداً عقلاً
ولم يجب إلا على ملتزم^(١) مكلف يعلم بالمحرم
وإنما يقيمه الإمام وكونه في مسجد حرام

حد الزاني :

وحد زانٍ محصنٍ رجمٌ إلى موتٍ، بلا تنفيذ جلدٍ أولاً
وهو^(٢) : الذي لزوجته قد جامعاً في قبْلٍ، وفي نكاحٍ شرعاً
حُرَيْنِ بالغين عاقلَيْنِ فإن يفت فغيرُ محصنَيْنِ
وحدٌ غير محصنٍ حُرٌّ زَنَهُ^(٣) مائةُ جلدةٍ وتغريبُ سنةٍ
وللرفيقٍ مطلقاً^(٤) تعذيبٌ خمسين جلدةً، ولا تغريبُ

(١) أي : ملتزم بأحكام المسلمين ، مسلماً كان أو ذمياً ، بخلاف الحربين .

(٢) أي : المحصن في باب الزنا .

(٣) الهاء للسكتة ، وحذف الألف للضرورة .

(٤) أي : متزوجاً كان أو غير متزوج ، ذكراً كان أو أنثى .

وشرطُ ذا الحدِّ: انتفاء شبهة^(١) وكونه تغيب كل حشفة
 في قبلي أو دبر من آدمي حي، وأن يثبت عند الحاكم
 إمّا بإقرار صريح أربعاً حتى يتمّ حده ما رجعا^(٢)
 أو بشهود أربع قد وصفوا صريح فعل واحد، ما اختلفوا
حدّ القذف :

القذف: رمي بالزنى، فإن قذف لمحصن: جلد ثمانين عرف
 والنصف للزاني، ثم المحصن^(٣): حرّ عفيف مسلم معيّن
 وعقل، ومثله يُجامع^(٤) إن يغف عنه بالغ فنافع^(٥)
حدّ الشرب :

وكل مسكر حرام مطلقاً في شاربيه حدّ قذف طبقاً
 إن كان مسلماً ومختاراً عليم أن الكثير منه إسكار حتم
 يثبت بالإقرار مرةً، ومن شهادة العدلين - كالقذف زكن -

(١) فمثلاً لا يحد بوطء أمة له فيها شركة، أو في نكاح باطل اعتقد صحته.

(٢) فلو رجع عن الإقرار أثناء إقامة الحد يترك.

(٣) أي: في باب القذف، فالمحصن في باب الزنى والقذف على معنيين.

(٤) بأن يكون ابن عشر وبنت تسع.

(٥) أي: ينفعه العفو، فلا يحدّ بعده.

حد السرقة :

أخذ لِمَالٍ خَفِيَّةً، ذا حَدٍّ^(١) لِسِرْقَةٍ، وقطع كَفٌّ حَدٍّ^(٢)
 بشرط أن يسرق مالا يُحْتَرَمُ^(٣) من حرزٍ مثلي، ونصاباً قَدْ أَتَمَّ
 من دون شُبْهَةٍ^(٤)، إذا ما ثبتت
 تثبت بالإقرار مرتين أو بشهادة من العدلين
 نصابها: ثلاثة دراهم أو زُبُعُ دينارٍ، وما يساومُ

حد قطاع الطريق :

من يتعرضُ بالسلاح يَغْتَصِبُ مالا محرماً جهاراً ووجِبَ -
 إمّا بإقرارٍ أو العدلين يحق للجزاء دون مَين
 فقاتلٌ مع أخذٍ مالٍ يُقتلُ يُصلبُ بعدُ، كي يرى لا يُجْهَلُ
 وقاتلٌ بدونِ أخذِ المالِ يُقتلُ، لا نصلبُه بحالٍ
 وأخذ المالِ من النصابِ من دون قتلٍ حُقَّ للعقابِ :
 تقطع يُمنى كَفَّهُ واليُسرى من رجلٍ معاً، عذاباً أحرى

(١) الحد في الشطر الأول بمعنى التعريف، وفي الثاني بمعنى العقوبة. ففي الكلام

جناس تام.

(٣) فلا حد في سرقة آله لهو مثلاً.

(٤) فلا حد إذا سرق من مال ابنه أو أبيه مثلاً؛ لوجود الشبهة.

من لم يُصب نفساً ولا مالاً نُفي
إلا حقوق الناس فهي تستحق
فإن يتوبوا قبل قبض ينتفي
في أهلها، إلا بعفو المستحق

قتال أهل البغي :

قوم أولو شوكة إذ ما خرجوا
فهم بغاة، حُقَّ أن يرأسلوا
على الإمام، شبهة قذ عرجوا^(١)
فإن أصرُّوا حُقَّ أن يقاتلوا
أو الذراري، والذي طوعاً منخ
أن يُغنموا أو يُسترقوا، فاغديلاً
ولا بما يعم إتلافاً ولا

التعزير :

ويجب التعزير فيما لم يرد
وحده: التأديب أي بنقمة
حد له من المعاصي إن وُجد
كالحبس، لا بنحو خلق لحيّة

حكم المرتد :

من كان مرتداً عن الدين من ال
ثلاثة الأيام، ثم إن أصر
مكلف المختار يُحبس واعتزل
يقتل بسيف، حكمه كمن كفر
فماله فيء، إلينا يثقل
يُمنع من تصرف، فإن قتل

(١) أي: اعتمدوا على شبهة.

الاطعمة

الأصل في الطعام حِلٌّ غيرَ ما قد ثبت التحريم فيها محكماً
 فَمِنْ محرَّم: دَمٌ ونَجِسٌ^(١)، وكلُّ ذي نابٍ بها يفتَرِسُ
 وكلُّ ذي المخلب من طيرٍ، وما بقتله أمرٌ، أو النهي انْتَمَى^(٢)
 وآكلُ الجيفةِ، والمستخبث، وذو مضرةٍ، وعَيْرٌ يخبثُ^(٣)
 وكلُّ مائيٍّ من المباحِ لا حيَّةٍ وضفدعٍ، تمساح
 وما من الحيِّ أبينَ وانفصل فحكمه كميته كما نُقِلَ^(٤)
 جَلَالَةٌ تحرم حتى تُخبَسَا ثلاثة لا تتغذى النجَسَا^(٥)
 يكره فحمٌ وترابٌ أذُنٌ، قلبٌ وغُدَّةٌ وشيءٌ يُنْتِنُ^(٦)

(١) دخل فيه كل ميتة عدا السمك والجراد.

(٢) أي: ما أمرنا الشارع بقتله، أو نهانا عن قتله.

فالأول: كالقواصق الخمس، والثاني: كالضفدع والنحل والصرد.

(٣) العير: بفتح العين المهملة: الحمار الأهلي، يحرم أكله.

(٤) فمثلاً: إذا أخذت قطعة من لحم شاةٍ حيَّةٍ فهي نجسة، وإذا أخذت من سمك فهي طاهرة.

(٥) الجلالة: هي التي أكثر علفها النجاسة.

(٦) مثل البصل والثوم النيئين، ولكن لا يكره اللحم المتنن، ولعل ذلك لأنه لا يغير =

وواجبُ ضيافة لمسلم إن مرَّ بالقرية^(١)، يوماً، فاعلم

الزكاة :

ما كان مقدوراً عليه يلزمك ذكائه غير جرادٍ وسَمَكٍ
شروطها : كون المذكي عاقلاً
وآلةً : كلُّ مُحدِّدٍ نَهَرٍ
وقطعُ حلقومٍ، مريءٍ، تسمية
وسُنَّ تكبيرٌ كذا استقبالُ
وحدّ آلةٍ بحيث لا يُرى^(٥)
وسلخ مذبوح، وكسرُ عنقا
في نحو شاردٍ جراحه كفى
وإن سهاها فالزكاة مجزية^(٣)
بشقّه الأيسر، واستغجالُ^(٤)
وترك هذه كراهةٌ يُرى^(٦)
قد كُرِّها أيضاً إلى أن يزهدا
وفي الجنين ذبحُ أمه وفي

= رائحة الفم فلا يؤذي غيره . والله أعلم

(١) أما في المدينة فلا تجب ضيافته .

(٢) يعني : أبواه كتابيان .

(٣) فالتسمية واجبة تسقط بالنسيان .

(٤) أي : الإسراع بالذبح .

(٥) أي : لا يبصرها الذبيح .

(٦) من الرأي . ففي الكلام جناس تام .

الصيد :

الصيدُ حذُّه : اقتناصُ ما أحلَّ من حيوانٍ ذي توخُّشٍ أصل
وغيرٍ مقدورٍ؛ وحلٌّ إن يكن من صائدٍ بشرٍ ذابحٍ زُكن
بالآلة تجرح، أو مُعلَّم من جارحٍ إلا بكلبٍ أبهم^(١)
وشرطُ إرسالٍ لكلِّ^(٢) قاصِدٍ وقَوْلٍ «بسم الله» حقًّا^(٣) صائداً

* * *

(١) أي : أسود فلا يحل صيده ؛ لأن الكلب الأسود شيطان .

(٢) سواء كان جارحاً أو آلة .

(٣) فالتسمية في الصيد لا تسقط لا عمداً ولا سهواً بخلاف الذبح .

الأيمان والنذور

- تنعقد اليمينُ إذ ما يحلفُ بالله أو صفاته أو مصحفٍ^(١) على الذي يمكن في المستقبل^(٢) وكان مختاراً يميناً، فاعقل^(٣) في حنثٍ بالاختيارٍ تلزم إطعامُ عشرة المساكين أو الـ مَنْ لم يُطق هذي الأمور فليضم في الحالف الكاذب والذي حسب صدقاً، وفي لغو اليمين^(٥) لا تجب
- كفارة حيث اليمينُ تُبرمُ كسوة^(٤)، أو عتقُ رقيقٍ إن سهل
- ثلاثة: كفارة بهاتم ثلاثاً: كفارة بهاتم

النذر:

- النذر: إلزام من المكلف الـ مختار نفسه بشيء لم يُحل^(٦) بلفظه الذي يدلُّ: ويصح خمسة أقسام على ما تتضح

(١) أما الحلف بغير الله فهو محرم، ولا تجب كفارة إذا حنث.

(٢) أما الحلف على أمر ماضٍ كاذباً فهي اليمين الغموس المحرمة، ولا كفارة فيها.

(٣) خرج بذلك اليمين مكرهاً، فلا تنعقد.

(٤) أي: كسوتهم.

(٥) وهو الذي يجري على اللسان بغير قصد اليمين.

(٦) أي: لم يكن محالاً يعني بشيء ممكن.

- الأول: المطلق قوله عليّ لله نذرٌ، ذا بتكفير حرّي^(١)
- والثان: نذر للّجاج والغضب تعليق نذره بشيء يجتنب^(٢)
- فليتخير بين فعل ما التزم وبين كفّارته عمّا عزم
- والثالث: النذر بفعل ما أحل كأكل شيء، ذا على الثاني أحل
- والرابع: النذر بفعل ما حرّم فلا وفاء، وليكفر، ذا انحتم
- خامسها: نذر تبرّر، مع ال- إنجاز أو تعليقه، كإن وصل-
- عندي فلان فعليّ صوم؛ وفاؤه بالنذر فيه حتم^(٣)

* * *

(١) كفارة النذر ككفارة اليمين .

(٢) كقوله : «إن كلمتك فعليّ الحجّ» يريد الاجتناب عن الكلام .

(٣) لكن إذا نذر أن يتصدق بماله كله ، أو أكثر من الثلث يكفيه التصدق بالثلث .

القضاء

تبیین حکم الشرع مع إلزام تبیین حکم الشرع مع إلزام
يُسمى قضاءً، وعلى الإمام يُسمى قضاءً، وعلى الإمام
وَكُونُ قاضٍ: بالغاً وعاقلاً وَكَوْنُ قاضٍ: بالغاً وعاقلاً
وذكراً، مجتهداً، ذا بَصَرٍ وذكراً، مجتهداً، ذا بَصَرٍ
وَسُنَّ كَوْنُهُ قَوِيّاً، لِيُنَّا وَسُنَّ كَوْنُهُ قَوِيّاً، لِيُنَّا
وذا بصيرة بحكم من مضى، وذا بصيرة بحكم من مضى،
وليكن المجلس وسط البلد وليكن المجلس وسط البلد
وَيَلْزَمُ الْعَدْلُ إِلَى الْخَصْمَيْنِ فِي وَيَلْزَمُ الْعَدْلُ إِلَى الْخَصْمَيْنِ فِي
وهكذا إحضاره للفقهاء وهكذا إحضاره للفقهاء
ويحرم القضاء عند الغضب ويحرم القضاء عند الغضب
وتحرم الرشوة - فاحذر - هكذا وتحرم الرشوة - فاحذر - هكذا
مَنْ يُهَادِي قَبْلَ أَنْ يُوَلَّى مَنْ يُهَادِي قَبْلَ أَنْ يُوَلَّى
ولا له حكومة تُدَلَّى (٢) ولا له حكومة تُدَلَّى (٢)

(١) أي: بدون حارس، إلا إذا احتيج إليه.

(٢) فهما شرطان لجواز قبول القاضي للهدية.

واقبل كتاب القاض^(١) حيث يُشهد عليه عدلين، فذا يُعتمد في غير حدٍّ، من حقوقِ الآدمي - عقدٍ وحلٍّ، وبمالي ودم -

القسمة :

القسمُ بالنوعين : فهو جار القسمُ التراض^(٢)، والإجبار فالأول : الذي أتى بضَرَرٍ، فأوردُ مالٍ واحدٍ لآخرٍ فحكمه : كالبيع، مشروط الرضا وذاك كالدورِ الصغار وشجر والثاني : مالا ضرَّ فيه أو عَوَضَ وذلك : كالملكيل والموزون وذاك إفرازٌ، وليسَ ببيعاً

بقسمة التراض^(٢)، والإجبارِ أوردُ مالٍ واحدٍ لآخرٍ من كُلِّهم، ثمَّ الخيار يُرتضى والحيوان وكسيفٍ وحجر فيُجبر الشريك فيه إن عَرَضَ والأرض، أو كذهبٍ مخزونٍ فلا تقسه صحَّةً ومنعاً

الدعوى والبيّنات :

نسبة إنسانٍ له استحقاقاً لما لدى الآخر أي إطلاقاً^(٣) ذا حدٍّ دعوى عندهم، والبيّنة : علامة واضحة مبيّنة

(١) بحذف الياء، وحذف الياء لغة فصيحة عند الوقف، وهنا يجري الوصل مجرى الوقف. وكذلك لفظ (التراض) فيما سيأتي، ولفظ (الثان) في مواضع.

(٢) انظر : الحاشية السابقة.

(٣) أي : سواء كان عيناً أو في الذمة.

كشاهد، وكون مُدَّعٍ - كذا ال - مُنكَرٌ - أهلاً للتصريف نُقِلَ^(١)

شروط الشاهد :

العَقْلُ، والبلوغُ، والإسلامُ، عدالةٌ، حفظٌ، كذا الكلامُ
شروطُ شاهدٍ، وخطُّ الأخرسِ يُقبلُ، لكن إن يُشِرْ لا تَأْتِسِ^(٢)
عدالةُ المرءِ : استواءُ الحالِ في الدين والأقوال والأفعالِ
بكونه مؤدِّيَ الفُروضِ مع رواتب النفل، وأيضاً يمتنع
كبائر الإثم، ومن إصرارٍ على مروة بما يزيينه
كخُلُقٍ، وترك ما يشينه

من لا تقبل شهادتهم :

وارفض شهادة لشبهة حوث كالأصل للفرع، وعكسٍ إن أتت
وأحد الزوجين للآخر، بل شهادة عليهم ممّا قبل
وارفض شهادة الذي قد جرّاً نفعاً^(٣) ومن يدفع عنه ضرراً^(٤)

(١) وكون مدع . . . جملة مستأنفة، بينت فيها شرط المدعي والمدعى عليه .

(٢) أي : تقبل كتابة الأخرس في الشهادة، ولا تقبل إشارته .

(٣) كشهادة السيد لمكاتبه أو العكس .

(٤) كشهادة العاقلة على جرح شهود الخطأ، وشهادة الغرماء بجرح الشهود على

دين المفلس .

كذا شهادة على العدو أمّا شهادة له فتأوي^(١)

عدد الشهود :

أربعة من الرجال في الزنى ، ثلاثة فيمن يرى أهل الغنى -
ثم ادعى فقراً ، وفي الحدود والقصاص ، أو ما ليس مالاً فقبل -
شهادة من رجلين ، واعتمد في المال أو ما منه مال قد قصد
برجل وامرأتين ، هكذا برجل مع اليمين نفذا
وكل ما عليه لا يطلع رجالنا في غالب ، فتسمع
من امرأة عدل ، كحيض وولاً دة ، وعيب ، ورضاع - فاقبلا
شهادة على شهادة أحل في حق خلق^(٢) ولعذر من أصل

الإقرار :

إقرار شخص : اعترافه بحق فيؤخذ المقر بالذي استحق
وصح من مكلف مختار ذي رشيد ، وكان من أحرار
في صحة ، أمّا المريض فاقبل إقراره لأجنبي^(٣) ، واغدل

(١) أي : تعتمد عليها .

(٢) خرج به حق الله ، فلا تقبل فيه شهادة على شهادة .

(٣) أي : غير الوارث ، ولا يقبل إقراره للوارث ، إلا بيّنة ، أو إجازة من بقية الورثة .

خاتمة

نَظْمِي بِفَضْلِ اللَّهِ يُلْفَى حَاوِيَا ثَمَانِيَا ثَمَانِيَا ثَمَانِيَا
وقد أتى بمعظم الأبواب في الفقه دون أيما إطناب
سهل المنال واضح المعاني وباذلاً لطائف العرفان
وأسأل الله القبول والجزاء من فضله، وفضله لن يُحجزاً
فاجعله ربّي خدمة للدين وذخيرة تنفع يوم الدين
وعمدة لمعشر الطلاب وقرّة لأعين الأحباب
بفضل ربي أختم الكلاماً والحمد والشكر له دواماً
ثم الصلاة والسلام أبداً على ختام الأنبياء أحمداً
وآله وصحبه الكرام وكل مهتدي إلى الإسلام

* * *

الفهرست

الموضوع	الصفحة
تقديم فضيلة الشيخ العلامة عبدالله بن عبدالعزيز بن عقيـل	٣.....
تقديم فضيلة الشيخ الدكتور سعد بن تركي الخثـلان	٤.....
المقدمة	٥.....
نبذة عن المؤلف	٩.....
مقدمة	١٣.....
كتاب الطهارة	١٥.....
المياه :	١٥.....
الآنية :	١٦.....
النجاسة :	١٧.....
التطهير :	١٧.....
آداب قضاء الحاجة :	١٧.....
الاستجمار :	١٨.....
الوضوء :	١٨.....
مسح الخفين والعمامة والجبيـرة :	٢٠.....
نواقض الوضوء :	٢١.....

- الغسل : ٢١
- التيمّم : ٢٢
- الحيض والنفاس والاستحاضة : ٢٢
- كتاب الصلاة ٢٥
- الصلاة : ٢٥
- الأذان والإقامة : ٢٥
- شروط الصلاة : ٢٦
- مواضع لا تصح الصلاة فيها : ٢٦
- أركان الصلاة : ٢٧
- واجبات الصلاة : ٢٧
- سُنن الصلاة : ٢٨
- مكروهات الصلاة : ٢٩
- مبطلات الصلاة : ٣٠
- سجود السهو : ٣٠
- صلاة التطوع : ٣١
- أوقات النهي عن الصلاة : ٣١
- صلاة الجماعة : ٣١
- الأولى بالإمامة : ٣٢
- من لا تصح إمامته : ٣٢

- من تكره إمامته : ٣٢.....
- شروط القدوة : ٣٣.....
- أعذار ترك الجمعة والجماعة : ٣٣.....
- القصر والجمع وصلاة الخوف : ٣٣.....
- الجمعة : ٣٤.....
- صلاة العيدين : ٣٥.....
- التكبير : ٣٦.....
- صلاة الكسوفين : ٣٦.....
- صلاة الاستسقاء : ٣٧.....
- كتاب الجنائز : ٣٩.....
- تغسيل الميت وتكفينه : ٣٩.....
- الصلاة والحمل والدفن : ٤٠.....
- كتاب الزكاة : ٤١.....
- حد الزكاة ، وما تجب فيها : ٤١.....
- زكاة الإبل : ٤٢.....
- زكاة البقر : ٤٢.....
- تنبيه : ٤٣.....
- زكاة الغنم : ٤٣.....
- الخلطة : ٤٣.....

- ٤٣..... : زكاة الحبوب والثمار والعسل والمعادن
- ٤٤..... : زكاة النقدين
- ٤٥..... : تنبيه
- ٤٥..... : زكاة العروض
- ٤٥..... : زكاة الفطر
- ٤٦..... : مستحقو الزكاة ، ومن لا يجوز دفع الزكاة إليهم
- ٤٧..... : كتاب الصيام
- ٤٧..... : المفطرات ، والمكروهات ، والمسنونات
- ٤٨..... : صيام التطوع ، والأيام التي يكره أو يحرم فيها الصوم
- ٤٩..... : الاعتكاف
- ٥١..... : كتاب الحج
- ٥١..... : المواقيت
- ٥٢..... : أوجه النسك الثلاثة
- ٥٢..... : أركان الحج والعمرة وواجباتهما وسننهما
- ٥٣..... : الإحرام وسننه ومحظوراته
- ٥٤..... : الفدية
- ٥٥..... : الطواف والسعي وواجباتهما وسننهما
- ٥٦..... : أعمال الحج ؛ الوقوف وما بعده
- ٥٧..... : آداب الرمي والمبيت

- التحلل : ٥٨.....
- الهدى والفدية والأضحية والعقيقة : ٥٨.....
- الفوات والإحصار : ٥٩.....
- كتاب الجهاد ٦١.....
- الغنيمة والفبيء وقسمتهما : ٦١.....
- الأمان وشروط المؤمن : ٦٢.....
- كتاب البيع ٦٣.....
- البيع وأركانه وشروطه : ٦٣.....
- البيوع المحرمة والباطلة : ٦٣.....
- الشرط في البيع : ٦٤.....
- الخيار : ٦٥.....
- ما لا يجوز التصرف فيه قبل القبض ، وما يجوز : ٦٥.....
- الربا : ٦٦.....
- السلم : ٦٧.....
- القرض : ٦٧.....
- الرهن : ٦٨.....
- الضمان : ٦٨.....
- الكفالة : ٦٩.....
- الحوالة : ٦٩.....

- ٦٩..... : الصلح
- ٧٠..... : الحَجَر
- ٧١..... : الوكالة
- ٧٢..... : الشركة
- ٧٢..... : المساقاة والمزارعة
- ٧٣..... : الإجارة
- ٧٣..... : فائدة
- ٧٣..... : العقد اللازم والجائز
- ٧٤..... : السبق
- ٧٤..... : الإعارة
- ٧٥..... : الغصب
- ٧٥..... : الشفعة
- ٧٦..... : الوديعة
- ٧٦..... : الجعالة
- ٧٧..... : إحياء الموات
- ٧٧..... : اللقطة
- ٧٨..... : اللقيط
- ٧٨..... : الوقف
- ٧٩..... : الهبة والعطية

- ٧٩..... عطية المريض :
- ٨٠..... الوصية :
- ٨١..... العتق والكتابة ، وأم الولد :
- ٨٣..... كتاب النكاح
- ٨٤..... المحرمات :
- ٨٤..... الشروط في النكاح :
- ٨٥..... نكاح الكفار :
- ٨٥..... الصداق ، والوليمة ، وعشرة النساء :
- ٨٦..... الخلع :
- ٨٧..... الطلاق :
- ٨٧..... السُّنَّة والبدعة في الطلاق :
- ٨٧..... الصريحُ والكناية :
- ٨٨..... الرجعة :
- ٨٩..... الإيلاء :
- ٨٩..... الظهار :
- ٨٩..... اللعان :
- ٩٠..... العدة :
- ٩١..... أنواع العدة :
- ٩٢..... الإحداد :

الرضاع :	٩٢.....
النفقة :	٩٢.....
الحضانة :	٩٣.....
كتاب الجنایات	٩٥.....
الجنایة وأقسامها :	٩٥.....
شروط وجوب القصاص واستيفائه :	٩٦.....
جناية الأطراف والجراح :	٩٦.....
الديات :	٩٧.....
دية الأعضاء والمنافع :	٩٨.....
الشجاج والكسور :	٩٨.....
العاقلة وما تحمله وما لا تحمله :	٩٩.....
الكفارة :	١٠٠.....
القسامة :	١٠٠.....
كتاب الحدود	١٠٣.....
الحدّ :	١٠٣.....
حدّ الزاني :	١٠٣.....
حدّ القذف :	١٠٤.....
حدّ الشرب :	١٠٤.....
حدّ السرقة :	١٠٥.....

١٠٥	حدّ قطاع الطريق :
١٠٦	قتال أهل البغي :
١٠٦	التعزيز :
١٠٦	حكم المرتد :
١٠٧	الأطعمة
١٠٨	الزكاة :
١٠٩	الصيد :
١١١	الأيمان والنذور
١١١	النذر :
١١٣	القضاء
١١٤	القسمة :
١١٤	الدعوى والبيّنات :
١١٥	شروط الشاهد :
١١٥	من لا تقبل شهادتهم :
١١٦	عدد الشهود :
١١٦	الإقرار :
١١٧	خاتمة
١١٩	الفهرست

